جـامـعـة الـشـرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي

The impact of applying corporate governance principles on enhancing the reliability of financial reports issued by industrial shareholding companies listed at Amman Stock Exchange

إعداد

عمر يوسف عبدالله الحياري

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذة الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني 2017

تـــفــــــــــويـــــض

أنا الموقع أدناه "**عمر يوسف عبدالله الحياري**" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، او المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عمر يوسف عبدالله الحياري

التوقيع:

التاريخ: 02/01/ 2017

قـــــرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

"أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي".

وأجيزت بتاريخ 02/01/ 2017

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
أ.د. محمد مطر	رئيساً ومشرفاً	الشرق الأوسط	....
أ.د. توفيق عبدالجليل	ممتحناً خارجياً	الجامعة الأردنية	....
د. عبدالله دعاس	ممتحناً داخلياً	الشرق الأوسط	....

شكر وتقدير

قال تعالى {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ} [إبراهيم: 7] صدق الله العظيم

الشكر لله الذي له الشكر كله، وله الحمد كله، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، الذي له الفضل كله، وإليه يرجع الأمر كله. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتقدم بعظيم شكري ووافر امتناني إلى **الأستاذ الدكتور محمد مطر**، الذي تواضع بقبول الإشراف على هذة الدراسة، وتابعها بالسؤال والنقد والتوجيه في كل مراحلها، والذي لم يبخل علي بتقديم النصح والمشورة وتوفير المعلومات القيمة التي أسهمت بشكل كبير في إتمام وإثراء هذه الدراسة.

كما أتقدم بشكري الجزيل وعظيم تقديري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقبول مناقشة هذة الدراسة ليثروها بعلمهم وتوجيهاتهم وخبراتهم القيمة.

وأتقدم بعظيم الشكر إلى كل من ساعد وساهم في إنجاز هذة الدراسة من أقارب وأصدقاء وزملاء في العمل.

وختاماً أرجو الله أن تكون هذة الدراسة بمنزلة (عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِـهِ) للباحث وللمشرف ولكل من ساهم في إتمامه.

الباحث

عمر يوسف الحياري

الإهــداء

إلى والدي وعمتي رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته.

إلى والدتي أطال الله في عمرها وأدام عليها الصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي جميعاً حفظهم الله.

إلى كل من له حق علي.

الباحث

عمر يوسف الحياري

قائمة المحتـويـات

قائمة الجـداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي

إعداد

عمر يوسف الحياري

إشراف

الاستاذ الدكتور محمد مطر

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

وتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات تمثلت بالوسطاء الماليون والمدراء الماليون ومدققي الحسابات الخارجيون، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة اعتماداً على أسلوب العينة القصديه المتمثلة بـ(125) مفردة، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) واختبار (one-way analysis of variance) واختبار (Independent Sample T-test) واختبار (Leven's Test) وذلك بالاعتماد على برمجية التحليل الإحصائي (SPSS).

وقد كشفت الدراسة عن أن لآليات الحوكمة الأربع مجتمعة وكذلك كل منها على انفراد أثر ذو دلالة إحصائية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ولكن مع وجود تفاوت في مدى هذا الأثر إذ جاءت الآلية الرابعة

(الإفصاح والشفافية) في المركز الأول، في حين جاءت الآلية الثالثة (إدارة المخاطر) في المركز الرابع.

وبناءاً على نتائج الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: تحفيز الشركات على إنشاء لجان للحوكمة لمتابعة مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها في الواقع العملي، وحث الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن على تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر المالية وغير المالية، والعمل على تخصيص فقرة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي توضح مدى امتثال الشركات المساهمة العامة لمبادئ حوكمة الشركات وآليات تطبيقها المنصوص عليها في الأدلة الاسترشادية الصادرة عن الجهات المختلفة ذات العلاقة بالرقابة على الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: مبادئ حوكمة الشركات وآليات تطبيقها، موثوقية التقارير المالية.

The impact of applying corporate governance principles on enhancing the reliability of financial reports issued by industrial shareholding companies listed at Amman Stock Exchange

Prepared by:

Omar Yousef Al-Hyari

Supervised by:

Prof. Mohammad Matar

Abstract

The study aimed to assess the impact of applying corporate governance principles and mechanisms in enhancing the reliability of financial reports of industrial public shareholding companies that are listed in Amman Stock Exchange. The study community consisted of three parties, namely: financial intermediaries, financial managers, and external auditors. In order to achieve the goals of the study, the researcher followed a descriptive and analytical approach. The questionnaire of the research was designed and distributed among a purposive sample consisted of 125 of the above mentioned parties. The One sample T-Test, One-way analysis of variance, and Independent sample T-Test, and Leven’s Test were used in SPSS statistical analysis software to analyze the study data and hypotheses.

The study revealed that corporate governance mechanisms either combined or individually has a significant statistical impact on enhancing the reliability of financial reports that are published by the public industrial shareholding companies listed in Amman Stock Exchange. But there is disparity in their impacts, such that the fourth mechanism “disclosure and transparency” achieved the first rank, and the third mechanism “Risk management” achieved the fourth rank.

According to the above mentioned findings, the researcher recommends companies to establish committees for corporate governance that are responsible of pursuing the practical applying of corporate governance principles and mechanisms, Stimulate the public industrial shareholding companies in Jordan to form an independent department for risk management, and assign a special part of the report of the external auditor to show the level of compliance for the principles and the mechanisms of corporate governance that is mentioned in the guiding codes of the different parties that are related to control on governance.

Keywords: Corporate governance principles and mechanisms, The reliability of financial reports.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

- (1-1) المقدمة
- (1-2) مشكلة الدراسة
- (1-3) أهداف الدراسة
- (1-4) أهمية الدراسة
- (1-5)أسئلة الدراسة وفرضياتها
- (1-6) حدود الدراسة
- (1-7) مصطلحات الدراسة

(1-1) المقدمة :

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات لدى المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وكان على رأس هذه المؤسسات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development) التي أصدرت عام (1999) مبادئ حوكمة الشركات كنتيجة مباشرة لحالات انهيار شركات عالمية شهيرة وحدوث الأزمات المالية العالمية المتلاحقة. فقد تزايد القلق حول الفساد المالي والإداري والمحاسبي في الكثير من الشركات، لذا أدركت المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية بأن حوكمة الشركات الجيدة لا تساعد فقط على تجنب المشاكل المالية والإدارية للشركة، ولكن يمكنها أيضاً أن تقدم إيجابيات أخرى مثل: المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الرفاهية الاجتماعية . (Tourani-Rad, and Ingely, 2010).

وقد أصبحت حوكمة الشركات من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية خاصةً بعد تبني معظم دول العالم النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة. حيث لعبت الحوكمة دوراً هاماً في مجالات الإصلاح المالي والإداري لمؤسسات القطاع العام والخاص، وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمارات وتفعيل سوق الأوراق المالية. (IFC,2009, P 14-30)

وقد أكدت الحوكمة على مبادئ وآليات وقواعد تعزز من الإفصاح والشفافية في بيانات ومعلومات التقارير المالية بمختلف عملياتها المحاسبية، و أكدت ايضاً على ترسيخ نظام يمثل أداة حماية لحقوق المساهمين وكافة الأطراف الأخرى ذات المصالح، نظراً لارتباط مختلف شركات القطاع العام والخاص بعدة جهات رئيسية كالمساهمين والمستهلكين والمقرضين وشركات التأمين وإدارة الضرائب فجميع هذه الاطراف تسعى دائماً للإطلاع على الحالة المالية للشركة، مما أظهر أهمية

المعلومات المالية التي تقوم الشركات عادةً بالإفصاح عنها في تقاريرها المالية. (OECD,2004,P 22)

ذلك أدى الى حرص الشركات للعمل على إعداد تقاريرها المالية بطريقة تحقق لها الموثوقية والمصداقية أمام جميع الأطراف وبالتالي تحقيق درجة عالية من الثقة في بيئتها العملية، مما سيسمح لها باستقطاب المستثمرين والشركاء وإكسابها ميزة تنافسية وتمكينها من تحقيق أهدافها المرجوة ، حيث تساعد الحوكمة في القضاء على التعارض في المصالح، وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة بالشركة سواء من داخلها ام خارجها.(العجمي، 2011)

وعند النظر الى الحوكمة من خلال آلياتها في تحديد صلاحيات ومسؤوليات المدير التنفيذي، وفي توفير عنصر الاستقلالية للجنة التدقيق والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وفي تصميم نظام إدارة المخاطر، وآلياتها في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة، وانعكاسات تطبيق هذة الآليات على مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات، فإن كل هذا يسهم في تعزيز العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وموثوقية التقارير المالية، حيث سيحاول الباحث في هذه الدراسة الوقوف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

(1−2) مشكلة الدراسة :

أدت الأزمات المالية المتعاقبة بما فيها الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت في العام (2008) إلى تدني مستوى الثقة التي يوليها المساهمون وغيرهم من أصحاب المصالح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة. (اسماعيل، 2010)

ولذا أصبحت حوكمة الشركات ركيزة هامة من ركائز تعزيز هذة الثقة، وذلك لدورها الهام في مجالات مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات من جهة، ولكونها من جهة أخرى أداة من أدوات إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية في تقاريرها المالية المنشورة والتي تنعكس بشكل إيجابي على سمعتها ومن ثم على الأسعار السوقية لأسهمها في البورصة. (آل غزوي، 2010)

لذا تتمحور مشكلة الدراسة حول تقييم أثر تطبيق أنظمة حوكمة الشركات وآلياتها في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي في تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات.

(1-3) أهداف الدراسة :

1- توضيح مفهوم حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على مبادئها الأساسية .

2- تحديد الآليات المستخدمة في تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من أجل تحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عنها.

3- التعرف على أثر تطبيق آليات الحوكمة في تخفيض المخاطر التي تواجها الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وإبراز دورها في الحد من الفساد المالي والإداري فيها.

4- تقييم أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز الثقة وزيادة المصداقية في التقارير المالية التي تفصح عنها الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

(1-4) أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من كونها وبالنتائج المأمولة منها وكذلك التوصيات التي ستبنى على تلك النتائج، ستسهم في تدعيم الجهود التي تبذلها الجهات الهادفة إلى التوسع في تطبيق نظم الحوكمة

في الشركات الأردنية المساهمة العامة بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص، وتتمثل هذه الجهات في دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة الأوراق المالية، والبنك المركزي .

كما تكتسب أهميتها أيضاً في أنها تأتي في مرحلة تتصاعد فيها ظاهرة الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة (Tourani-Rad, and Ingely, 2010)، والتي تنعكس سلباً ليس على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح فحسب بل على المجتمع بشكل عام، مما أفقد التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات جزءاً كبيراً من موثوقيتها ومصداقيتها لدى مستخدمي المعلومات المحتواة في تلك التقارير .

(1-5) أسئلة الدراسة و فرضياتها :

إن الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيس الأول الآتي :

هل للآليات المستخدمة في تطبيق نظام حوكمة الشركات أثر في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي ؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية الآتية :

1- هل لتشكيل مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي أثر في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ؟
2- هل لتشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية أثر في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ؟

3- هل لتشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار أثر في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ؟

4- هل لتوفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية أثر في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ؟

السؤال الرئيس الثاني :

هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أثر آليات تطبيق نظام الحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي ؟

وبناءاً على السؤال الرئيس والأسئلة الفرعية المرتبطة به تقوم الدراسة على الفرضيات العدمية التالية:

الفرضية العدمية الرئيسة الأولى H01 : لايوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للآليات المستخدمة في تطبيق نظام حوكمة الشركات على تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي .

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الاولى H01-1 : لايوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتشكيل مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الفرعية الثانية H01-2 : لايوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي .

الفرضية الفرعية الثالثة H01-3 : لايوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي .

الفرضية الفرعية الرابعة H01-4 : لايوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي .

وبناءاً على السؤال الرئيس الثاني، تنشأ الفرضية العدمية التالية :

الفرضية العدمية الرئيسة الثانية H02 : لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أثر آليات تطبيق نظام الحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي .

(6-1) حدود الدراسة :

تمثلت حدود الدراسة بمايلي :

1- الحدود الزمانية : غطت الفترة الزمنية الواقعة في العام 2016 .

2- الحدود المكانية : اقتصرت هذة الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي للأوراق المالية .

3- الحدود البشرية : اشتملت هذة الدراسة على آراء مستخدمي التقارير المالية متمثلين بالفئات التالية: (الوسطاء الماليون، المديرون الماليون، مدققو الحسابات الخارجيون).

(1–7) مصطلحات الدراسة :

مبادئ حوكمة الشركات (Principles of Corporate Governance): هي مجموعة من المبادئ الهادفة إلى تحقيق التميز والجودة في الأداء، من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة والإجراءات الفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة. فهي تعني وجود نظام مؤسسي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في أداء الشركة، ويحدد توزيع المسؤوليات فيها، وذلك في إطار رؤية ورسالة واستراتيجية الشركة. (Williamson, 2009, p.18)

آليات حوكمة الشركات (Mechanisms of Corporate Governance): هي القواعد والاجراءات اللازمة للتأكد من أن نظام الحوكمة الخاص بالشركة يطبق فعلاً، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها فيه. (دودين، 2013)

إدارة المخاطر (Risk Management): هي النشاط الإداري الذي يسعى لتقييم وقياس وتخفيض المخاطر، من خلال تطوير استراتيجية لإدارتها تهدف إلى نقل المخاطر الجوهرية التي

تهدد مستقبل الشركة إلى جهة أخرى وتقليلها، وذلك من خلال تطوير أساليب وأدوات تحوط تجنب الشركة آثارها السلبية. (Nuijten, & etc, 2008. P.16.)

موثوقية التقارير المالية (The Reliability of Financial Reports): هي تأكيدات تتولد لدى مستخدمي التقارير المالية بأن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية خالية من الاخطاء الجوهرية والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تقدم تمثيلاً صادقاً لما تزعم تمثيله، فهي تتعلق بأمانة وموضوعية المعلومات من حيث إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. (حنان، 2005، ص75)

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

- **أولاً : الأدب النظري .**
- **(2-1) حوكمة الشركات**
- (2-1-1) المقدمة
- (2-1-2) لمحة تاريخية عن نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات
- (2-1-3) مفهوم حوكمة الشركات
- (2-1-4) أهداف ومزايا نظام حوكمة الشركات
- (2-1-5) المبادئ الأساسية لنظام حوكمة الشركات
- **(2-2) التقارير المالية**
- (2-2-1) التقارير المالية الأساسية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة
- (2-2-2) أهمية التقارير المالية في توفير المعلومات المناسبة لإتخاذ القرارات
- (2-2-3) : مفهوم موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات المالية .
- **(2-3) : دور آليات تطبيق نظام الحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية .**
- (2-3-1) : تشكيلة مجلس إدارة الشركة.
- (2-3-2) : تشكيلة لجنة التدقيق .
- (2-3-3) : تشكيل دائرة إدارة المخاطر .
- (2-3-4) : توفير عنصر الإفصاح و الشفافية في التقارير المالية المنشورة للشركة .
- **ثانياً : الدراسات السابقة .**
- **ثالثاً : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات وتأثيرها على مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالتقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، وذلك للوصول الى إطار مفاهيمي نظري متكامل يعد اساساً للدراسة الميدانية، وقد تم تقسيم هذا الفصل الى قسمين حيث تناول القسم الاول الأدب النظري للدراسة، وتناول القسم الثاني مراجعة وعرض لأهم الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية .

أولاً : الأدب النظري .

(2-1) : حوكمة الشركات .

(2-1-1) : المقدمة .

نتيجة للأزمات المالية المختلفة التي حدثت في كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين وما صاحبها من آثار سلبية على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وفقدان ثقة المستثمرين، خلصت دراسة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادية (OECD, 2010)، إلى أن أسباب هذه الأزمات المتعاقبة تعود في معظمها إلى عدم التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وآليات تطبيقها في الواقع الفعلي.

وكأسلوب لتفادي الوقوع في هذه الازمات والتقليل من حدتها، برزت أهمية تطبيق حوكمة الشركات، وأصبحت من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصديات دول العالم، وباتت وبالآليات المستخدمة في تطبيقها تشكل عنصراً هاماً لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل

العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض والمنافسة الشديدة. وقد استحوذ مفهوم حوكمة الشركات على تركيز واهتمام الأكاديميين ورجال الاقتصاد، ليس في البلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة فحسب وانما في الدول النامية ايضاً.(العجمي، 2011)

(2-1-2) : لمحة تاريخية عن نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات .

على الرغم من الإهتمام الحديث بمفهوم حوكمة الشركات إلا أن ظهورة يعود لبداية القرن الماضي، حيث تناول الباحثان في جامعة هارفارد (Berle & Means) عام 1932 قضية فصل الملكية عن الإدارة. إذ أكد الباحثان على ضرورة الفصل بين ملكية رأس مال الشركات وعملية الإشراف والرقابة داخل تلك الشركات، وقدما تفسيراً للمشكلة الأساسية الناجمة عن عدم الفصل بين الوظيفتين أي ما يعرف بمشكلة تضارب المصالح، والتي من الممكن حدوثها بين مدراء ومالكي الشركات في نطاق ما يعرف بمشكلة الوكالة (Steger & Wolfgang, 2008, p.5) .

وفي عام 1976 قام كل من (Jensen & Meckling) بالتطرق إلى أهمية مفهوم حوكمة الشركات في الحد من المشاكل المرتبطة بنظرية الوكالة، وذلك من خلال امتلاك الإدارة جزءاً من رأس مال الشركة، فكان لارتفاع نسبة ملكية الإدارة لأسهم الشركة دور في تحسين الأداء، وأن انخفاضها يؤدي إلى تحفيز المدراء نحو زيادة عوائدهم الشخصية من المكافآت. (Jensen, M, & Meckling, W, 1976)

وعلى الصعيد الأوروبي، ظهرت العديد من التقارير التي أكدت على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، كان من أبرزها القانون البريطاني الصادر عن بورصة لندن للأوراق المالية، حيث أصدرت تقرير (Cadbury report) في عام 1992، الذي ألزم الشركات البريطانية بالإفصاح عن التزامها بقواعد حوكمة الشركات مع ضرورة تقديم تفسيرات عن القواعد التي لم يتم الالتزام بها . (Cadbury, 1992, p.16)

وفي عام 1999 صدرت مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات والتي أصبحت معياراً دولياً وبمثابة حجر الأساس لواضعي نظم الحوكمة في جميع أنحاء العالم. (OECD, 2004, P.3)

ونتيجةً للأزمات الاقتصادية التي حدثت في عدد كبير من الشركات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصدر الكونغرس الأمريكي في عام (2002) تشريع (Sarbanes-Oxley) الذي حدد متطلبات حوكمة جديدة تركز على تشكيل لجان التدقيق وتحديد مسؤولياتها وواجباتها. (Zhang, 2007, p.74)

(2-1-3) : مفهوم حوكمة الشركات .

لم يتفق الباحثون على تعريف محدد لمفهوم حوكمة الشركات، فقد عرفت حوكمة الشركات بعبارات بسيطة جداً "بالنظام الذي من خلاله تدار شركات الأعمال ويتم السيطرة والرقابة على أدائها". (Cowan, 2004, P. 15)

وقدمت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية (OECD, 1999) تعريفاً لحوكمة الشركات على أنها: الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه ومراقبة منظمات الأعمال، ويحدد إطار حوكمة الشركات عملية توزيع الحقوق والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمدراء وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لصناعة القرارات، ويوفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، ويحدد الوسائل لتحقيق هذة الأهداف ويحفز عمليات الرقابة على الأداء.

فيما عرفها (آل خليفة، 2007، ص.97) بأنها "مجموعة من القوانين والأنظمة واللوائح والإجراءات التي تمكن الشركة من تعظيم قيمتها وربحيتها على المدى الطويل بشكل يصب في صالح المساهمين وأصحاب المصالح" .

وعرفها (شحاته، 2007) بأنها الإطار الذي يتضمن النظم والقواعد والممارسات السوقية التي تحدد طريقة اتخاذ الشركات لقراراتها خاصة الشركات المساهمة العامة، وتحدد معايير الشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرارات فيها، ومدى تطبيق المساءلة التي يخضع لها مدراء و رؤساء تلك الشركات، والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين والحماية التي تقدمها لأصحاب حقوق الأقلية من المستثمرين، وتشمل أيضاً على موضوعات متعلقة بقانون الشركات وقوانين هيئة الأوراق المالية وقواعد تسجيل الشركات بالبورصة، وتضمن تطبيق المعايير المحاسبية في الشركات المسجلة بالبورصة وتطبيقها قوانين الإفلاس وقوانين مكافحة الاحتكار، كما وتحتوي على التشريعات الحكومية الصادرة عن الجهات التشريعية التي تتعامل معها الشركات والمساهمون.

وقد تمت ترجمة مصطلح (Corporate Governance) منذ بداية ظهوره إلى اللغة العربية حيث عرف بالإدارة الرشيدة أو الحاكمية الرشيدة، وفي عام 2002 أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده لكلمة الحوكمة، حيث تم استخدامها منذ ذلك الوقت في معظم التراجم والدراسات العربية. (كيرزان، 2013).

يرى الباحث من خلال التعريفات السابقة أن هناك عناصر أساسية يتضمنها مفهوم حوكمة الشركات وهي:

1- تشمل مجموعة من التعليمات والإجراءات الخاصة بتوجية ومراقبة أداء الشركات، وتخفيض المخاطر فيها .

2- توضح الأهداف المناسبة للشركة والتأكيد على ضرورة أن تدار الشركات لصالح المساهمين .

3- تضع اللوائح والتعليمات والآليات والهياكل لضمان تلبية هذة الأهداف وتحقيق السيطرة والرقابة على أنشطة الشركة ومدرائها .

4- توزيع المسؤوليات وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمدراء وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى .

5- تضمن الموازنة بين أداء الشركة ومستوى مناسب من الرقابة .

(2-1-4) : أهداف ومزايا نظام حوكمة الشركات .

تزايد الاهتمام بممارسات حوكمة الشركات في الآونة الآخيرة كنتيجة مباشرة لحالات شهيرة نتجت عن سوء سلوك الإدارة التنفيذية في بعض الشركات، والمخاوف من استغلال المدراء لمناصبهم في بعضها الآخر. لذا تزايد الإدراك بأن حوكمة الشركات الجيدة لا تساعد فقط على تجنب المشاكل الإدارية والمالية، ولكن لها أيضاً إيجابيات أخرى، إذ تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الرفاهية الاجتماعية وتوفير الحصانة القانونية .(التميمي، 2008، 74).

وقد أكد (Winkler,1998, p:18) على دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض إحتمالية حدوث الأزمات المالية وذلك من خلال التأكيد على عدد من معايير الأداء بصورة تضمن تدعيم الأسس والضوابط الاقتصادية في الأسواق، والحد من حالات الفساد والتلاعب وسوء الإدارة والرشوة بطريقة تؤدي إلى كسب ثقة العاملين في هذة الأسواق وتدعيم استقرارها وتخفيض التقلبات فيها، وبالتالي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

وتتجلى أهمية حوكمة الشركات في الجانب الرقابي والمحاسبي، وفقاً ل(ميخائيل، 2005،ص:83) من حيث أنها تساعد على :

1- الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات و إنهاء وجوده وعدم السماح بعودته مرة أخرى.

2- تحقيق النزاهة وضمان الحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة من جميع المستويات ابتداءاً من مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين حتى تصل إلى أدنى مستوى من العاملين فيها.

3- الوصول إلى الاستفادة العظمى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، بطريقة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد من خلال تحقيق فاعلية الإنفاق وربط عمليات الإنفاق بالإنتاج، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال.

4- تحقيق أعلى قدر من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

5- ضمان قدر كاف من الفاعلية لمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين، والتأكد من تمتعهم بدرجة عالية من الاستقلالية وعدم تعرضهم لأية ضغوطات من قبل مجلس الإدارة أو من قبل المدراء التنفيذيين.

ويرى الباحث أن النقاط المشار إليها أعلاة تظهر الحاجة إلى وضع نظم الحوكمة وما تحويه من آليات بشكل يسعى إلى التأكيد والاهتمام بكفاءة العمليات والإجراءات التشغيلية، وتطبيق المعايير والقوانين والقواعد والتعليمات والمبادئ الهادفة إلى تعزيز موثوقية ومصداقية التقارير والقوائم المالية، بالإضافة إلى دورها في تخفيض المخاطر التي تواجة الشركات وتخفيض كلفة رأس المال من خلال الالتزام بقوانين وتشريعات حوكمة الشركات .

وتسعى أنظمة حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة من المزايا يمكن تلخيصها بمايلي: (Arens, et.al. 2005. 154-155)

1- تحقيق العدالة وضمان الشفافية والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- تشكيل لجان تدقيق من أعضاء غالبيتهم مستقلين ومن غير أعضاء مجلس الإدارة، من أجل تجنب التضليل والتلاعب والغش أو التقليل منها.

3- تعظيم مصالح المساهمين وتوفير الحماية لهم من خلال الحد من تنازع السلطات الإدارية وتضارب الأهداف.

4- الحد من استخدام السلطة والإدارة في غير المصلحة العامة والقضاء على الواسطة والمحسوبية.

5- المحافظة على مصالح العمل والعمال وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يضمن تدعيم الرقابة والضبط الداخلي.

6- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وخلق فرص عمل جديدة وتعظيم الربحية.

7- ضمان الرقابة على الأداء المالي من خلال الالتزام بأحكام القانون، والحد من الفساد المالي والإداري وزيادة ثقة المستثمرين في سبيل تخفيض تكلفة رأس المال.

(2-1-5) : المبادئ الأساسية لنظام حوكمة الشركات .

وضعت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية (OECD) مبادئ أساسية لحوكمة الشركات يمكن تلخيصها بما يلي :(OECD, 2004)

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات .

أي ضرورة توفر إطار فعال من القواعد والقوانين والمعايير التي تؤكد على تطبيق الحوكمة، لتعزيز الشفافية وكفاءة الأسواق، وضمان التناسق مع قواعد القانون، ولتوضيح آلية تقسيم المسؤوليات بين مختلف الجهات التنظيمية والتنفيذية. ومن أهم العناصر التي يجب توفرها هو

وجود نظام مؤسسي فعال ذو تأثير على الاقتصاد الشامل ونزاهة الأسواق ويشجع على قيام أسواق تتصف بالشفافية والفاعلية .

2- حماية حقوق المساهمين .

ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات الفعال أدوات حماية تسهل ممارسة حقوق المساهمين، مثل حق نقل ملكية الأسهم، وانتخاب مجلس الإدارة، وحق الحصول على أرباح الأسهم، وحق المشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة العامة، وحق الإطلاع على القوائم المالية. وإن من أهم ما أكدت عليه قواعد الحوكمة هو حقوق المساهمين في الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم كما يجب أن يحصل المساهمون على معلومات كافية حول القرارات التي تخص أي تغييرات جوهرية في الشركة مثل: تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس، وإصدار أسهم إضافية، وأي عمليات استثنائية كبيع أصول الشركة.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين .

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين في كافة حقوقهم مع التركيز على حقوق أصحاب الأقلية والمساهمين الأجانب، بحيث يكون لجميع المساهمين الفرصة المتساوية في الوصول إلى طريقة فعالة لاسترداد حقوقهم أو حصولهم على تعويض مناسب في حال تعرضت حقوقهم للانتهاك.

4- دور أصحاب المصالح الاخرى.

يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون وأن يقوم بحمايتها من أي انتهاكات من خلال التأكيد على حصولهم على معلومات لها علاقة في حقوقهم بالمنظمة، وتشمل فئة أصحاب المصالح: العملاء، الموردون، حملة السندات، المقرضون، العاملون وغيرهم.

5- الإفصاح والشفافية .

تعني ضرورة ضمان إطار حوكمة الشركات لإفصاحات دقيقة وبالتوقيت الملائم لجميع الأمور الجوهرية والمادية التي تتعلق بالشركة بشفافية ومصداقية عالية، وتشمل المعلومات المالية كالوضع المالي والأداء المالي، والمعلومات الاستراتيجية كالأهداف والخطط والمخاطر، والمعلومات حول الملكية من عمليات اندماج واستحواذ على شركات أخرى، ومعلومات عن تطبيق آليات حوكمة الشركات.

6- مسؤوليات مجلس الادارة .

ضرورة أن يتضمن إطار حوكمة الشركات واجبات ومسؤوليات مجلس الادارة في التوجيه الاستراتيجي للشركة والإشراف والمراقبة الفعالة على الادارة التنفيذية، وتشكيل اللجان، وطريقة اختياره لاعضاءه .

(2-2) : التقارير المالية .

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB, 2010, P. 8) التقارير المالية بأنها عبارة عن تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية، الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لإتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للشركة، وتقييم أداء المدراء ومجلس الإدارة لتلك الشركة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية.

ويمكن القول أن التقارير المالية تشمل معلومات مالية وغير مالية تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي في نهاية الفترة المالية، وهي وسيلة لتوصيل المعلومات الى البيئة المحيطة بالمنشأة، وللتواصل مع أصحاب المصلحة في المنشأة، وتشمل التقارير المالية الأساسية عادةً القوائم المالية التالية : قائمة الدخل الشامل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وكذلك الإيضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية المرفقة بتلك القوائم. كما تتضمن أيضاً تقرير مجلس الادارة، وتقرير مراقب الحسابات، وتقرير الإدارة التنفيذية .

(2-2-1) : التقارير المالية الأساسية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة .

يمكن تلخيص أهم مكونات هذة القوائم والغرض الأساسي منها وفقاً ل

(Gibson, C, 2011. P. 45-47)

1- قائمة المركز المالي (Statement of Financial Position)

حيث تظهر الوضع المالي للشركة في تاريخ معين، وتتألف من ثلاثة أقسام :

أ- الأصول : وتمثل موارد الشركة .

ب- المطلوبات : وتمثل ديون الشركة من الغير.

ت- حقوق الملكية : وتمثل مصالح المساهمين في الشركة .

وتساعد في تقدير هيكل رأس المال، وتقييم السيولة والمرونة المالية للشركة .

2- قائمة الدخل الشامل للفترة المالية

(Statement of comprehensive income For the Period)

إذ تلخص قائمة الدخل الإيرادات والمصاريف والأرباح والخسائر، وتنتهي بصافي الدخل، وتبين نتائج العمليات لفترة زمنية معينة، وتقدم الناتج النهائي للأداء الاقتصادي للشركة، وتعتبر من أهم المؤشرات في تقدير الإيرادات المستقبلية والأداء المستقبلي.

3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية (Statement of Changes in Equity)

ينبغي على الشركة تقديم تسوية لأرصدة البداية والنهاية لحسابات حقوق المساهمين، ويتم ذلك عن طريق قائمة حقوق الملكية، حيث يعتبر حساب الأرباح المحتجزة واحداً من حسابات قائمة حقوق الملكية وهو يربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي .

4- قائمة التدفقات النقدية (Statement of Cash Flows)

حيث توضح بشكل مفصل المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة، وتتألف من ثلاثة أقسام أو أبواب رئيسية :

ث- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

ج- التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية .

ح- التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية .

وتساعد قائمة التدفقات النقدية على توفير معلومات عن الهيكل المالي للشركة من حيث السيولة والملاءة المالية، وكذلك عن قدرتها في توليد التدفقات النقدية.

5- الإيضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية

(Accounting Policies and Other Explanatory Notes)

تستخدم لتقديم معلومات مالية إضافية عن البنود المشتملة في القوائم المالية، وبذلك فهي جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، فالاستعراض المفصل للإيضاحات ضروري لفهم القوائم المالية. ويجب تقديم معلومات معينة في الإيضاحات، خصوصاً عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم، كطريقة تقييم المخزون وسياسات الاستهلاك .

(2-2-2) : أهمية التقارير المالية في توفير المعلومات المناسبة لإتخاذ القرارات.

تنبع أهمية التقارير المالية من خلال اعتماد العديد من الجهات المستخدمة لها على المعلومات المحاسبية الموجودة في تلك التقارير لاتخاذ قرارتهم الاقتصادية الرشيدة، حيث تتسع فئات مستخدمي التقارير المالية لتشمل جميع من لهم مصلحة في الشركة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتنوع المعلومات التي تحتاجها كل فئة من هذه الفئات تبعاً لطبيعة تلك الفئة. لكن الاحتكام إلى مبدأ الجدوى الاقتصادية الذي يتطلب المقارنة بين الفائدة المحققة من المعلومات المحاسبية من جهة وتكلفة إعداد ونشر هذة المعلومات من جهة أخرى، يجعل إعداد تقارير مالية خاصة (Special Financial Reports) تتنوع بتنوع مستخدمي المعلومات أمراً غير واقعي، لذا تم اعتماد منهج التقارير المالية متعددة الأغراض(Multi Purpose Financial Reports) أي بإعداد قوائم مالية تتضمن معلومات عامة عن الشركة وضمن توفير الحدود الدنيا من الإفصاح الذي يخدم أغراض كل فئة من فئات المستخدمين لتلك التقارير، بحيث تشمل هذه التقارير

معلومات عن النشاط التمويلي والتشغيلي والاستثماري والتسويقي للشركة، وكذلك بعض المعلومات الاقتصادية أو السياسية التي تؤثر على نشاط الشركة.

لذا كان من الضروري التطرق إلى الفئات المستخدمة للقوائم المالية وأهم احتياجاتهم من المعلومات على النحو التالي : (أبو نصار وحميدات، 2009، ص، 4-5)

1- المستثمرون الحاليون والمتوقعون : تحتاج هذة الفئة إلى معلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم، وتحديد توزيعات الأرباح وتقييم كفاءة وفاعلية إدارة الشركة، ومقارنة سهم الشركة بأسهم الشركات الأخرى.

2- الدائنون والموردون : تهتم هذة الفئة بالمعلومات التي تساعدهم في تحديد احتمالية أن تكون الشركة عميلاً جيداً لديه المقدره على الوفاء بالتزاماته تجاهها.

3- العملاء : يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في التبؤ بأداء الشركة المستقبلي ومقدرتها على الاستمرارية في إنتاج وبيع سلعها.

4- الموظفون : يهتم الموظفون في الشركة بالمعلومات المتعلقة بمدى الأمان الوظيفي، وإمكانية التطور الوظيفي.

5- المقرضون : يهتم المقرضون في الحصول على معلومات تساعدهم في تقييم قدرة الشركة المقترضة على توفير السيولة اللازمة لسداد مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه في الوقت المناسب، وتحديد نسبة إجمالي الديون المستحقة للغير على حقوق الملكية.

6- الحكومة والجهات المنظمة : تلجأ هذة الفئات إلى المعلومات التي تساعدها في تقييم مدى التزام الشركات بالقوانين والتشريعات كقانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تهتم بالمعلومات التي تساعدها في تحديد الضرائب على الشركات وتحديد مدى قدرة الشركات على تسديد هذة الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

7- الجمهور : يحتاجون إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة، بالإضافة إلى معلومات خاصة إضافية قد يصعب توفيرها في القوائم المالية ذات الغرض العام.

(2-2-3) : مفهوم موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات المالية .

برز دور التقارير المالية في تقديم معلومات مفيدة لمستخدميها في صنع القرارات، لذا يجب أن تتصف المعلومات المالية المتضمنة في تلك التقارير بعدة مزايا تعرف بالخصائص النوعية للتقارير المالية وهدفها هو ضمان أن تكون المعلومات المقدمة بالجودة الكافية لمساعدة مستخدمي تلك التقارير في صنع القرارات، وقد تم تحديد تلك الخصائص من خلال تضافر جهود بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية (FASB)، وانقسمت هذه الخصائص إلى نوعين: خصائص أساسية وأخرى ثانوية أو معززة، حيث يشترط أن تتصف المعلومات المتضمنة في التقارير المالية بالخاصيتين الأساسيتين حتى تكون مفيدة في صنع القرارات المناسبة، وتعد الخصائص النوعية الثانوية معززة للتقارير المالية فهي تحسن فائدة المعلومات وتساعد في اتخاذ خيارات بين المعلومات التي تتصف بامتلاكها الخصائص الأساسية. (Rankin, et.al, 2012. P. 35-37)

1) الخصائص النوعية الأساسية

أ- الملاءمة : تهدف إلى ضمان أن تشمل التقارير المالية المعلومات المالية التي من الممكن أن تحدث اختلافاً في قرارات مستخدميها، فهي مرتبطة بشكل مباشر مع الغرض الأساسي للتقارير المالية المتمثل في تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين في صناعة القرارات، لذا يشترط أن تقدم المعلومات قيمة تنبؤية أو تقديم تغذية راجعة حتى تعتبر مفيدة للمستخدمين وتحقق خاصية الملاءمة.

ب- الموثوقية : إن الغرض الأساسي من الموثوقية أو المصداقية هو التأكد من أن المستخدمين لديهم الثقة في المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية، حيث تتطلب الموثوقية التأكد من أن الموجود في التقارير المالية يتوافق مع الأحداث والتعاملات الفعلية، لذا تتطلب المعايير المحاسبية الاهتمام بالمضمون لا بالشكل، بحيث تتم المحاسبة عن العمليات والأحداث بالتوافق مع جوهرها وواقعها الاقتصادي وليس بالتوافق مع شكلها القانوني.

وهناك ثلاثة عناصر يجب أخذها بعين الإعتبار في تحديد الموثوقية للتقارير المالية :

1- الاكتمال : فيحتاج المستخدمون أن تشمل التقارير المالية على جميع المعلومات الملائمة عن الأحداث والظواهر المفيدة والكافية لاتخاذ القرارات، فالقرارات الجيدة لا يمكن أن تتخذ على أساس معلومات غير كافية، وذلك يعني أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مكتملة في حدود الأهمية النسبية .

2- الحيادية : حتى تكون المعلومات محايدة، يجب أن تكون خالية من التحيز، بحيث تضمن أن تقدم التقارير المالية وصفاً محايداً للأحداث والتعاملات، ذلك يعني أن اختيار طريقة عرض المعلومة لا يؤثر على اتخاذ القرار والوصول إلى نتيجة محددة سلفاً .

3- الخلو من الأخطاء : فإذا كانت هناك أخطاء في المعلومات لايمكن اعتبارها موثوقة، وهذا لا يعني أن تكون المعلومات دقيقة بالكامل، حيث تستخدم المحاسبة العديد من التقديرات التي يتبين لاحقاً أنها غير صحيحة أو غير دقيقة.

2) الخصائص النوعية الثانوية أو المعززة :

أ- القابلية للمقارنة : هي أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة لإجراء مقارنة لأداء الشركة نفسها بين فترة مالية وفترة مالية أخرى، أو بينها وبين شركات مختلفة، فيحتاج المستخدمون

لأن يكونوا قادرين على تحديد أسباب التغييرات والفروقات، فهي تتطلب أن يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وبالتالي تمكن المستخدمين من فهم فيما إذا كان التغير أو الاختلاف ناتج عن التنويع في السياسات المحاسبية أو الظروف الاقتصادية الفعلية .

ب- القابلية للتحقق : تعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة المحاسبية، فهي تتطلب أن تحتوي التقارير المالية على معلومات مؤكدة بحيث يستطيع المستخدمون الاعتماد عليها.

ت- التوقيت المناسب : حيث يحتاج المستخدمون إلى معلومات في الوقت المناسب، وعلى الرغم من حدوث بعض المشاكل التي تأخر عملية تقديم التقارير المالية التي من الممكن أن تحسن الجودة لبعض المعلومات الواردة فيها، إلا أنها من المحتمل أن تقلل من فائدتها لمستخدميها .

ث- القابلية للفهم : تعني أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مبسطة وواضحة ومفهومة لمستخدميها.

(2-3) : دور آليات تطبيق نظام الحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية .

تهدف هذة الآليات إلى التأكد من أن المبادئ والقواعد المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركة تطبق في الواقع الفعلي وليس مجرد نصوص مجردة على الورق، ومن أهم هذه الآليات :

(2-3-1) : تشكيلة مجلس إدارة الشركة.

يعتبر الباحثون في مجال حوكمة الشركات أن مجلس الإدارة المستقل هو أفضل أداة للرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية، فهو يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من الاستغلال أو سوء الاستعمال الذي قد تمارسه الإدارة التنفيذية، كما أن مجلس الإدارة المؤثر يشارك بفاعلية في وضع استراتيجيات الشركة، ويقوم بالرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية وأدائها، ويقدم الحوافز المناسبة لها، وبالتالي فإنه يساعد في تعظيم قيمة الشركة. (دودين، 2013)

كما تعتبر وظائف مجلس الإدارة أساسية بالنسبة لمجمل العملية التشغيلية ولمستقبل الشركة، فضلاً عن ذلك فهي ضرورية للسيطرة على بيئة إدارة الأرباح في الشركة، لأن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الموافقة والتأكيد على أنشطة الطاقم الإداري في الشركة المتمثلة بتسيير العمليات اليومية للشركة وتطوير الخطط والاستراتيجيات وصنع القرارات الاستثمارية، التي تصب في مصالح المساهمين طويلة الآجل. (Giroux, G, 2004)

لذا كان لتركيب مجلس الإدارة بما في ذلك عدد الأعضاء وخبراتهم واستقلاليتهم أهمية بالغة في الحد من إمكانية قيام المدراء التنفيذيين بإدارة الأرباح أو التلاعب فيها، فيعتبر مجلس الإدارة المكون من أعضاء داخليين بدلاً من مدراء مستقلين أقل إحتمالية لاستجواب المدير التنفيذي للشركة الذي قد يرغب في استخدام أساليب إدارة الأرباح المضللة، فالحوكمة القوية تعني الموازنة بين أداء الشركة ومستوى مناسب من الرقابة. (Cadbury, A, 1997)

كذلك من المهم أن يحقق تشكيل مجلس الإدارة المزج الأمثل بين الرقابة والخبرة، وأن لا يبدو كمقدم لموافقة روتينية أو مصادقة تلقائية لقرارات المدير التنفيذي حتى لا يسمح بحصول نتائج غير ملائمة من عمليات إدارة الأرباح. إذ وجدت الأبحاث أن هناك احتمالية أكبر من مستويات إدارة الأرباح عندما تكون نسبة المدراء المستقلين في مجلس الإدارة منخفضة .

(Peas ell, et. al., 2005)

وقد حرص دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان على توفير مجموعة من القواعد التي تحكم تشكيلة مجلس الإدارة، نلخص أهمها بمايلي:

1- تشكيل مجلس إدارة يتراوح عدد أعضاؤه من (5-13) عضواً، وعلى أن يكون ثلث أعضائه على الأقل من الأعضاء المستقلين. كما لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي أخر.

2- أن يكون أعضاؤه مؤهلين بقدرٍ كافٍ من المعرفة والخبرة الإدارية وملماً بالتشريعات ذات العلاقة.

3- لا يجوز لأي عضو فيه أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهه أو منافسة في أعمالها للشركة.

(2-3-2) : تشكيلة لجنة التدقيق .

حظيت لجنة التدقيق مؤخراً باهتمام بالغ من قبل الباحثين والهيئات العلمية الدولية والمحلية المتخصصة، خاصةً بعد التعثر والاخفاقات التي حصلت في بعض الشركات العالمية، ويعود هذا الاهتمام للدور الهام الذي تلعبه لجنة التدقيق، كأداة من أدوات الحوكمة في تعزيز الثقة، والشفافية في المعلومات المتضمنة في التقارير المالية، وذلك لدورها في التأكد من موثوقية تلك التقارير،

وإشرافها على أداء وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، ودورها في اختيار المدقق الخارجي ودعم استقلاليته، ودورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات. (دودين، 2013)

وغالباً ما يقوم مجلس الإدارة بتفويض بعض المسؤوليات إلى لجان مختصة منفصلة، فتلعب لجنة التدقيق دوراً هاماً في ضمان موثوقية ومصداقية التقارير المالية، لذا فإن فاعلية هذة اللجنة يعزز جودة الأرباح (Ronen, J & Yaari, V, 2008)، كما أن توفر عنصر الاستقلالية لها يسهم في الحد من قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة الأرباح المضللة(Davidson, et.al, 2005).

وقد حرص دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان على توفير مجموعة من القواعد التي تحكم تشكيلة لجنة التدقيق، نلخص أهمها بمايلي:

1- الحرص على أن تكون اللجنة مستقلة، وأن يتوفر لدى معظم أعضائها المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية، ويشترط أن يتوفر لدى أحدهم على الأقل خبرة سابقة في مجال المحاسبة والأمور المالية، وأن يكون حاملاً لمؤهلٍ علمي أو شهادةٍ مهنية محاسبية أو مالية.

2- أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة.

3- أن تعقد اجتماعات دورية مع مدقق الحسابات الخارجي بمعزل عن الإدارة التنفيذية، وأن تدرس معه خطة عمله لتدقيق حسابات الشركة.

4- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدقق الحسابات الخارجي.

5- متابعة مدى تقيد الشركة بتطبيق أحكام التشريعات النافذة.

6- دراسة التقارير المحاسبية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة والتحقق من أي تغيير يطرأ على السياسات المحاسبية.

7- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

(2−3−3) : تشكيل دائرة إدارة المخاطر .

كشفت الدراسات التي أعقبت حدوث الأزمة المالية العالمية عن أهم أسباب حدوث تلك الأزمة، هو القصور في تطبيق ممارسات حوكمة الشركات بشكل عام وإدارة المخاطر فيها بشكل خاص، إذ أن البعض من مجالس الإدارة في تلك الشركات إما أنه يجهل حقيقة تلك المخاطر أو أنه كان يسلم بها لكنه لم يقم بتوفير أدوات التحوط لمواجهتها. (OECD, 2010)

لذا من البديهي أن تكون الشركة بحاجة لإدارة المخاطر الفعالة من أجل حماية وتحسين قيمة حقوق المساهمين، ولكن في العديد من الحالات لا يتم القيام بإدارة المخاطر على مستوى الشركة ولا يتم تعديل سياسة إدارة المخاطر لتتناسب مع استراتيجية الشركة، حيث كان المديرون المسؤولون عن إدارة المخاطر في كثير من الأحيان مفصولين عن إدارة الشركة ولا يعتبرون جزءاً أساسياً من عملية تنفيذ استراتيجيها. ومع أن الأنظمة التقليدية لحوكمة الشركات لم تول في بدايتها الأهمية المناسبة لإدارة المخاطر، إلا أن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) انتبهت إلى هذا الأمر فنصت في أحدث إصداراتها بشأن الحوكمة على ضرورة تشكيل إدارة للمخاطر لدى وضع استراتيجية الشركة. (Rankin, et.al, 2012. P. 198-199)

كما أن القليل من قوانين أو نماذج حوكمة الشركات أعطت الأهمية لعملية إدارة المخاطر، حيث تضمن قانون سوق الأوراق المالية الأسترالي الذي طرح في العام (2007) مبدأً خاصاً أعطي الرقم (7) بعنوان الاعتراف بالمخاطر وإدارتها، وقدم توصيات لتوجية عملية إدارة المخاطر وتصريحات حول أن عملية إدارة المخاطر لا تقتصر على مخاطر التقارير المالية كمخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية، ولكنها تمتد لتشمل أيضاً على مخاطر الأعمال التجارية. (ASX, 2010)

وقد حرص دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان على توفير مجموعة من القواعد التي تحكم تشكيل دائرة تختص بإدارة المخاطر في الشركة، نلخص أهمها بمايلي:

1- أن تحرص الشركة على تحديد وتقييم أي مواقف أو أحداث محتملة والسيطرة عليها والتحكم فيها، حتى لا تؤثر على تحقيق أهدافها.

2- وضع إطار خاص بإدارة المخاطر بصورة تتوافق مع حجم وطبيعة عمل الشركة، بحيث يقوم مجلس إدارة الشركة بتحديد استراتيجيات تتولى إدارة الشركة تنفيذها، والتأكيد على مراجعتها بشكل سنوي.

3- يجب على الشركة وضع تصورات للمخاطر الجوهرية التي من المحتمل أن تواجه الشركة بحيث تشتمل على المسائل المالية وغير المالية.

4- يجب على الشركة أن تحدد أدوار ومسؤوليات كلاً من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والموظفين فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

(2-3-4) : توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة للشركة.

برز دور المحاسبة بشكل أساسي في السيطرة والتوجية والرقابة على أداء الشركات، فهي تقدم الوسائل الكافية للأطراف الخارجية لمراقبة أداء الشركة من خلال تقييم مدى تنفيذ المديرين لمسؤولياتهم في إدارة الشركة.

لذا فإن دور المحاسبة جزء لا يتجزأ من أي نظام لحوكمة الشركات، حيث أن الخصائص الأساسية في جميع أنظمة الحوكمة ومتطلباتها تؤكد على ضرورة أن تتمع الشركات بالشفافية العالية في الإفصاح عن أدائها المالي، ومن العناصر المؤشرة على حوكمة الشركات الجيدة، هو أن تكون

الشركات صادقة ومنفتحه وأن تقدم معلومات دقيقة كافية عن أنشطة الشركة، وبشكل يمكن الأطراف الخارجية من الرقابة على أنشطتها.

وتتطلب أنظمة حوكمة الشركات وممارساتها الأولية، أن تنشر الشركات قوائم مالية مدققة يتوفر فيها عنصر الإفصاح والشفافية، وذلك من أجل تمكين المساهمين من مساءلة إدارة الشركة عن أدائها المالي.(Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, 2004)

وهناك دوران رئيسيان يمكن تحديدهما للمحاسبة والتقارير المالية في تدعيم نظام حوكمة الشركات الفعالة وهما :

1) تشجيع أو منع قرارات وأنشطة معينة

حيث تستخدم المحاسبة للتوجية والرقابة والسيطرة على المديرين في الشركات عن طريق استخدام المعلومات المحاسبية لدعم القرارات المناسبة، وذلك من خلال ربط أداء المديرين بمكافآت تعتمد على أرباح محاسبية في نتائج القوائم المالية، كربط مصالحهم ومصالح المساهمين من أجل تشجيعهم على اتخاذ قرارات استثمارية ذات عوائد ربحية عالية، وتؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركة، وتصب في مصلحة المساهمين.

وتظهر قدرة المحاسبة في مساعدة نظام حوكمة الشركات من خلال تحديد معايير المحاسبة متطلبات الإفصاح عن قضايا مرتبطة بنظام الحوكمة :

أ- كالمعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي رقم (AASB 124)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 24)، التي تعلقت بمتطلبات إفصاحات موسعة بحيث تشمل أسماء ومكافآت المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، وأي تعاملات بين الشركة وبينهم، كالقروض والمشتريات.

ب- والمعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي رقم (AASB 2)، والمعيار الصادر عن لجنة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 2)، التي تعلقت بحصص المديرين من الأسهم، حيث تطلبت الإفصاح عن الأسهم الممنوحة للمديرين أوالموظفين.

لذا كان من الطبيعي أن متطلبات الإفصاح عن الأنشطة لها دور كبير في التحكم والسيطرة على السلوكيات، كالإفصاح عن القروض والمكافآت للمديرين الأمر الذي يساعد في الكشف عن أي أنشطة غير مناسبة يقومومون بها.

2) إبلاغ المساهمين وأصحاب المصالح (الأطراف الخارجية)

إن الدور الأساسي للتقارير المالية في حوكمة الشركات هو تقديم المعلومات المطلوبة لتقييم أداء الشركة وأداء مديريها، لذا كانت المساءلة هي الغرض الاساسي من القوائم المالية والمحاسبة، إذ تتطلب من المدير تقديم تقرير لمقدمي الموارد للشركة لتفسير وتوضيح مدى تمكنهم من إدارة الموارد، لذا فإن القيمة الأساسية لحوكمة الشركات هي في تحسين عملية المساءلة، وتعتبر المساءلة هي أساس حوكمة الشركات الفعالة. (Cowan, 2004, p.167)

ومن ميزات نظام الإفصاح الفعال تعزيز الشفافية الحقيقية كخاصية محورية لنظام الرقابة في الأسواق المالية على الشركات، وهو أساسي لتمكين المساهمين من ممارسة حقوق ملكيتهم على أساس من المعرفة. (OECD, 2004, P. 49)

ولضمان أن تكون القوائم المالية مفيدة يجب أن تتصف بالشفافية وعدم التحيز وأن تكون متكاملة وخالية من الأخطاء، ذلك لأن القوائم المالية هي حلقة الوصل الحاسمة التي تمكن المساهمين من مراقبة أداء المديرين وأنشطتهم والمساعدة في تحديد أي قصور في فاعلية نظام حوكمة الشركات.

وهناك العديد من الآليات المتنوعة الهادفة لزيادة الملاءمة والموثوقية للقوائم المالية، منها ضرورة أن تكون التقارير متسقة مع معايير المحاسبة الدولية، حيث يتطلب المعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (AASB 101)، والمعيار الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAS 1)، المسمى بعرض القوائم المالية أن تقدم القوائم المالية صورة عادلة عن الوضع المالي والأداء المالي للشركة، وأن تفصح الشركة عن مدى امتثالها لمعايير التقارير المالية الدولية. وقد كان الدافع الأساسي وراء اعتماد معايير التقارير المالية الدولية كمرجعية هو تحسين أنظمة حوكمة الشركات، على أساس أن تقوم تلك الشركات بالتبني الكامل لمعايير الإفصاح المالية الدولية للمحاسبة والتدقيق، وتعزيز ممارسات الشفافية وكذلك المقارنة بين الدول المختلفة، لأن هذة السمات بدورها تقوي وتعزز انضباط السوق كوسائل لتحسين ممارسات حوكمة الشركات. (OECD, 2003, P.6)

وقد برز العديد من التقارير المتنوعة في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي أكدت على ضرورة وجود مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية العالمية ذات الجودة العالية، تعنى بمتطلبات التدقيق ولجان التدقيق والمصادقة على القوائم المالية من قبل المدراء، وذلك لتحسين الدقة والموثوقية في القوائم المالية. (Ernst & Young, 2009)

وقد حرص دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان على توفير مجموعة من القواعد التي تحكم مبدأ الإفصاح والشفافية، نلخص أهمها بمايلي:

1. إلزام الشركة بوضع إجراءات عملية لمتابعة تطبيق سياسات الإفصاح المعتمدة في الشركة وفقاًُ لمتطلبات التشريعات النافذة والجهات الرقابية.
2. إلزام الشركة بتوفير المعلومات الإفصاحية للمستثمرين والمساهمين بصورة واضحة ودقيقة وغير مضللة مع التركيز على الالتزام بالأوقات المحددة.

3. إلزام الشركة بإعداد قوائمها المالية وتنظيم بياناتها وحساباتها المالية وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية (IFRS).
4. إلزام الشركة باستخدام الموقع الإلكتروني الخاص بها على شبكة الانترنت لتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية لتسهيل الحصول على المعلومات وتوفيرها لمستخدميها.
5. إلزام الشركة بالإفصاح عن البرامج والسياسات المستقبلية تجاة البيئة والمجتمع المحلي.
6. إلزام الشركة بتوفير الحماية للمعلومات الداخلية والحفاظ على سريتها وعدم إفشاء أي معلومات هامة من قبل الأشخاص المطلعين.

ثانياً : الدراسات السابقة .

قام الباحث بالاطلاع على العديد من الدراسات ذات الصلة موضوع الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ، ما يلي :

دراسة (مطر ،ونور،2007) بعنوان :

"**مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية –دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي** ".

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي عددها 20 شركة، وقد تم استخدام استبانة شملت اسئلة تغطي ستة محاور رئيسية يغطي كل محور منها مبدأ من المبادئ الستة المتعارف عليها لنظام الحاكمية المؤسسية، وقد خلصت الدراسة الى ان مستوى التزام الشركات المساهمة العامة يتراوح بين القوي والضعيف جدا ولكن بمستوى عام مقبول او متوسط وأن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب الصناعي، وان جوانب الخلل في تطبيق النظام تترسخ بشكل رئيسي في عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني ، وعدم اشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة .

دراسة (قباجة،2008) بعنوان :

"أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "

هدفت الدراسة إلى بيان أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية طبقية من 20 شركة، واستخدم الانحدار البسيط والمتعدد لتحديد أثر التغير، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية من جهة وبين الاداء المالي للشركة مقاسا ب(معدل العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية، ومضاعف السعر السوقي على عائد السهم، ومضاعف السعر السوقي للسهم على القيمة الدفترية، ومضاعف قيمة الشركة على إجمالي قيمة الأصول)، وأن هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية وتقلب سعر السهم السوقي .

دراسة (Rezaee, 2009) بعنوان:

"Restoring public trust in accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing .

هدفت الدراسة الى إيضاح الوسائل التي تساعد على استعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في مصداقية هذة القوائم ومصداقية مهنة التدقيق في المجتمع الامريكي، ولتحقيق هدف الدراسة تم اجراء دراسة نظرية تحليلية للعديد من الدراسات والتنظيمات المهتمة بمهنة المحاسبة والتدقيق.

وخلصت الدراسة الى ان السبب وراء ضعف ثقة المجتمع في التقارير المالية المنشورة ومهنة التدقيق يعود الى تعدد حالات الغش والفساد المالي في القوائم المالية للشركات العامة،

وأن استعادة ثقة المجتمع بالاسواق المالية بشكل عام وبالقوائم المالية للشركات من جديد يتطلب جهوداً مدروسة وواعية لجميع الاطراف التالية : المشرعين، المنظمين، الجهات المسؤولة عن اصدار معايير التدقيق، مجتمع الاعمال ، ومهنة المحاسبة.

دراسة (ابو حمام ، 2009) بعنوان:

"**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** " .

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، حيث أجرى الباحث دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، استخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة تم توزيعها على مجتمع الدراسة بعدد (150) استبانة ، وقد خلصت الدراسة الى ان تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية .

دراسة (مطر ، 2009) بعنوان:

"**أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية**".

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية التي تحكم تطبيق هذه النظم في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الحوكمة المطبقة في الشركات المساهمة العامة الأردنية. حيث أجريت دراسة ميدانية على عينة تم اختيار أفرادها وعددهم (76) من بين ثلاث فئات لها علاقة وطيدة بموضوع الحوكمة. وتشمل هذة الفئات الأعضاء غير التنفيذيين من مجالس إدارة الشركات، ومدققي الحسابات الخارجيين، وجهات الرقابة والإشراف، وتشمل هذة الجهات: البنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

وقد خلصت الدراسة بأن لكل من النظم المحاسبية والمعايير المهنية بفروعهما المختلفة دوراً في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الحوكمة للشركات تتراوح أهميته النسبية بين مهم ومهم جداً .

دراسة (اسماعيل ، 2010) بعنوان:

"**العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في القطاعين المصرفي والصناعي** ".

هدفت هذة الدراسة إلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، وقد تم الاعتماد على القياس الكمي لمتغيرات الدراسة، ولتحقيق هذه الاهداف تم اختيار بيانات 30 شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في القطاعين المصرفي والصناعي خلال الفترة (2006–2008) حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لتحديد مدى قوة هذة العلاقة .

وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة الاعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الادارة وعدد مرات اجتماع مجلس الادارة و عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية .

دراسة (آل غزوي ،2010) بعنوان:

"**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)** ".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع ومعالجة وتحليل بيانات (89) شركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية وتحليلها

عبر مؤشر الافصاح في القوائم المالية، وقد استخدمت الدراسة الاساليب الاحصائية الوصفية الاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار المتعدد.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلال مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية ومستوى الافصاح في القوائم المالية .

دراسة (العازمي ،2011) بعنوان:

"دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، وتكونت عينة الدراسة من280 من اصل 360 استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من اعضاء مجلس الادارة والمدراء الماليين في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية ،وقد تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والانحدار البسيط.

وقد خلصت الدراسة الى وجود تأثير لدليل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على رفع الميزة التنافسية للشركات المدرجة في سوق الكويت .

دراسة (العجمي ،2011) بعنوان:

"أثر الازمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت :- الأسباب ،التداعيات ،والحلول "

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق دراسة ميدانية استخدم فيها الباحث استبانة خطية، وقد توصلت الدراسة الى نتائج منها ان هناك اسباب أدت

الى تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الازمة المالية العالمية ،ومن هذه الاسباب تولد الشك في الطواقم المالية في الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية وفي الجهات الرقابية المسؤوله عن هذه الشركات ، وان هناك حلولا مناسبة لاعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية، ومن هذة الحلول تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث ،وإصدار معايير إسلامية وتفعيلها .

دراسة (الشحادات، محمد، وعبدالجليل، توفيق، 2012) بعنوان:

"**أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان**".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، ومستوى الأهمية التي يوليها هذا المستثمر لكل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية. وبيان الفروقات ذات الدلالة الإحصائية في تقدير أهمية بنود الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

اختبرت فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (One Sample T-Test) واختبار (Independent Sample T-test). وقد خلصت الدراسة إلى وجود أهمية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في تحديد قيمة المنشأة واستمراريتها وأثر ذلك على القرار الاستثماري من وجهة نظر المستثمرون المؤسسيون في الأردن، وبينت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مجموعات عينة الدراسة حول أهمية تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية.

دراسة (الأضم ، 2014) بعنوان:

"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الارباح " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وقد أجريت الدراسة على جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (87) شركة، و خلصت إلى وجود تاثير للهيكل التنظيمي الواضح لخطوط السلطة والمسؤولية على جودة الارباح ووجود تأثير للعدالة والمساواة بين المساهمين واصحاب المصالح الأخرى على جودة الأرباح ، ووجود تأثير لتحميل المسؤوليات والمساءلة عنها من قبل مجلس الأدارة على جودة الأرباح ، ووجود تأثير لوجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية على جودة الأرباح .

دراسة (AlRamahi, et.al.,2014) بعنوان:

“The impact of corporate governance principles application on financial performance of public shareholding companies listed in amman stock exchange”

هدفت الدراسة الى استقصاء مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع (55) استبانة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان.

وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير ملموس لتطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي والربحية والعائد على الأصول، وكان لمبدأ الإفصاح والشفافية التأثير الأكبر على الأداء المالي والربحية والعائد على الأصول مقارنةً مع بقية مبادئ الحوكمة .

دراسة (Tore , 2015) بعنوان:

“Recognition of corporate governance principles in Turkish legislation and their impact on the influx of foreign equity capital into Turkey”

هدفت الدراسة الى تقييم ما إذا كان تنفيذ إصلاحات القانون التجاري التركي فيما يتعلق بحوكمة الشركات له تأثير في محاولات تركيا لجذب المزيد من مستثمري الاسهم الأجانب في سوق رأس المال التركية. حيث كان غياب المعلومات عن نسبة السيطرة للعائلات وقلة توفر المعلومات وانخفاض الشفافية في السوق التركي هو مصدر القلق الأساسي للمستثمرين الأجانب، كواحد من الجوانب الأساسية لاي قرار فيما يتعلق بالاستثمار .

وأوصت الدراسة السوق التركي بالتركيز على الشفافية والمساءلة للحد من مخاطر الاستثمار وليس التركيز على الربحية فقط، والاهتمام بتطبيق الحوكمة التي يمكنها أن تقلل من المخاطر الناجمة عن انعدام الثقة في البيئة الاستثمارية. وقد أظهرت النتائج وجود تأثير لتشريع حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات الاجنبية في السوق التركية وتعزيز ثقتهم ومنظورهم للسوق التركية .

دراسة (Machoki ,2015) بعنوان :

“The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the Nairobi securities exchange”

هدفت الدراسة الى تحديد تأثير ممارسة حوكمة الشركات على إدارة الارباح في الشركات المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم جمع بيانات (49) شركة يتم تداولها بشكل مستمر ونشط في سوق نيروبي للأوراق المالية خلال ثلاث

سنوات، وتم تحليل البيانات باستخدام الانحدار الخطي لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

وتوصلت الدراسة الى أن إدارة الارباح ترتبط بشكل سلبي بتركز الملكية وبحجم مجلس الإدارة واستقلاليته، ولكن وجد ان هناك علاقة موجبة مع نشاط المجلس وازدواجية الرئيس التنفيذي للشركة .

دراسة (Azzoz, khamees 2016) بعنوان:

“The impact of corporate governance characteristics on earning quality and earning management: evidence from Jordan”

وهدفت الدراسة بشكل أساسي للبحث في خصائص حوكمة الشركات الرئيسية التي تؤثر على جودة الأرباح وتؤثر ايضا على إدارة الأرباح للشركات الأردنية، كحجم مجلس الإدارة، ازدواجية التعيين للرئيس التنفيذي، تركيب المجلس، ولجنة التدقيق. وقد تألفت عينة الدراسة من جميع الشركات المالية المدرجة في بورصة عمان، وكان مجموع الشركات (73) شركة وهي مدرجة في بورصة عمان من عام 2007 الى عام 2012. وقد تم استخدام حجم ونشاط وتشكيلة لجنة التدقيق لقياس خصائص حوكمة الشركات، القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية التي يتم احتسابها من خلال نموذج جونز المعدل، المستخدم لتقدير جودة الارباح وادارة الارباح. وقد كشفت الدراسة عن أن حجم وأنشطة لجنة التدقيق لها علاقة مع كل من جودة الارباح وادارة الارباح .

ثالثاً : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة الحالية في مجملها امتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات، لكنها تتميز عنها من حيث أنها لم تقتصر على بحث الإطار المفاهيمي للحوكمة وهو ما ركزت علية معظم الدراسات السابقة بل تعدت في نطاقها مجرد عرض المبادئ النظرية لنظم الحوكمة لتبحث بقدر من التعمق الآليات التي تلزم لتطبيق هذة النظم فتحولها من مجرد عبارات جامدة منصوص عليها في الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات إلى ممارسات فعلية تلزم لتطبيق تلك النظم.

وقد عالج الباحث في دراسته آليات أربع منها ثلاث من تلك المتعارف عليها وهي: تشكيلة مجلس الإدارة، وتشكيلة لجنة التدقيق، والشفافية والإفصاح. وذلك بالإضافة إلى آلية رابعة هي إدارة المخاطر التي تعتبر الأحدث من أركان الحوكمة التي نصت عليها آخر الإصدارات لمنظمة (OECD). ومن جانب آخر حرص الباحث أيضاً على استكشاف آراء مستخدمي التقارير المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، حول عنصر الموثوقية الذي يشكل ركيزة أساسية في عملية اتخاذ القرارات المالية ذات العلاقة بتلك الشركات التي يتخذها هؤلاء المستخدمين.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)

- (3−1) المقدمة
- (3−2) منهجية الدراسة
- (3−3) مجتمع الدراسة
- (3−4) عينة الدراسة
- (3−5) أداة الدراسة
- (3−6) صدق وثبات أداة الدراسة
- (3−7) أنموذج الدراسة
- (3−8) الأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها

(3-1) المقدمة :

سيتطرق هذا الفصل الى عرض منهجية و مجتمع وعينة الدراسة، ووصف لأداة الدراسة التي تم استخدامها لجمع البيانات، والمعالجة الاحصائية المتبعة في الدراسة وأسلوبها، بالاضافة الى أسلوب جمع المعلومات، وصدق وثبات أداة الدراسة .

(3-2) منهجية الدراسة :

نظراً لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، فتعتبر هذة الدراسة دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، إذ اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف دراسة موضوع موثوقية التقارير المالية في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، من خلال تحديد أهم الآليات المرتبطة بتطبيق مبادئ الحوكمة والتعرف على دورها في تعزيز موثوقية تلك التقارير المالية وذلك من وجهة نظر ثلاث فئات ذات صله هي: (الوسطاء الماليون، المدراء الماليون، مدققو الحسابات الخارجيون) ومن ثم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة في الجانب العملي التحليلي .

(3-3) مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات ذات صلة بالتقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (63) شركة، وهذة الفئات هي :

1- الفئة الاولى : الوسطاء الماليون، البالغ عددهم (56) شركة وساطه مالية.

2- الفئة الثانية : المدراء الماليون في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، والبالغ عددهم (63) مدير مالي.

3- الفئة الثالثة : مدققو الحسابات الخارجيون للشركات الصناعية المساهمة العامة المشمولة في عينة الدراسة، والبالغ عددهم (40) مدقق خارجي .

(3-4) عينة الدراسة :

بخصوص عينة الدراسة تم اختيار عينة قصديه ممثلة من الفئات التي تشكل مجتمع الدراسة، وذلك لتسهيل الوصول إلى الأشخاص المتواجدين في عملهم بسرعة. وقد بلغ حجم هذة العينة (125)مفردة ، موزعة بين فئاتها الثلاث على النحو التالي :

جدول رقم (3-1) عينة **الدراسة**

فئات عينة الدراسة	عدد أفراد العينة	عدد أفراد المجتمع	نسبة العينة من المجتمع
المدراء الماليون	45	63	%71.4
الوسطاء الماليون	40	56	%71.4
المدققون الخارجيون	40	40	%100
الإجمالي	125	125	%79

وفيمايلي جدول يوضح عدد الاستبانات الموزعة وعدد المستردة منها، علماً بأنه تم استبعاد (8) من المستردة وذلك لعدم اكتمال تعبئتها من قبل أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (3-2) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

فئات عينة الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	%
المدراء الماليون	45	26	%57.7
الوسطاء الماليون	40	37	%92.5
المدققون الخارجيون	40	34	%85
إجمالي	125	97	%77.6

(3-5) أداة الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبانة تكونت من جزءين، خصص الجزء الأول لعرض معلومات عن الخواص الديموغرافية لعينة الدراسة، فيما خصص الجزء الثاني والذي يغطي أربعة محاور لعرض (24) فقرة تتعلق بأسئلة الدراسة وفرضياتها حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3-3) مكونات أداة الدراسة (الإستبانه)

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية، وتتمثل في:	المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والوظيفة، وسنوات الخبرة العملية، والشهادات المهنية.
القسم الثاني: فقرات الاستبانة، ذات العلاقة بآليات تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الصناعية المساهمة، وتتمثل في:	
تشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي	الأسئلة من 1 – 6
تشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية	الأسئلة من 1 – 6

تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار	الأسئلة من 1 – 6
توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة	الأسئلة من 1 – 6

وهذا وقد طلب من أفراد العينة الإجابه على الأسئلة المطروحة بموجب مقياس(Likert Scale) خماسي الدرجات وهي (موافق بشده = 5، موافق = 4، محايد = 3، غير موافق = 2، غير موافق بشده = 1) وبناءً عليه تم حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) لها، وذلك بحساب طول الفترة أولاً (حاصل قسمة 4 على 5)، حيث 4 تمثل عدد المسافات، وتمثل 5 عدد الاختيارات، فيكون الناتج 0.80 ويصبح التوزيع كما يلي:

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

(3–6) صدق وثبات أداة الدراسة

من أجل التأكد من صلاحية الاستبانه كأداه لجمع البيانات وبأن الفقرات المشمولة في محاورها الأربعة واضحة ومفهومة من قبل الأفراد المشمولين في عينة الدراسة، قام الباحث بمايلي:

1. وزع الاستبانه على عينة عدد أفرادها (11) فرداً تم اختيارهم عشوائياً من بين أفراد العينة الأصلية بفئاتها الثلاث، انظر كشفا ًبإسمائهم في ملحق رقم (1) (ص/99)، وذلك في نطاق

دراسة مبدئية أو أولية (Pilot study) قصد بها التحقق من الصدق الظاهري Face) (Validityللاستبانه أي مدى وضوح الفقرات المطروحة، وطلب من هؤلاء الأفراد إبداء أية ملاحظات على تلك الفقرات تتعلق بوضوحها وقابليتها للفهم، حيث تم بعد ذلك إعادة صياغة تلك الفقرات بما يتفق والملاحظات التي قدموها.

2. بعد ذلك واستكمالاً لاختبار عنصر ثبات الأداة وهي الاستبانه تم إخضاع فقراتها في المحاور الأربعه لاختبار كرونباخ ألفا فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

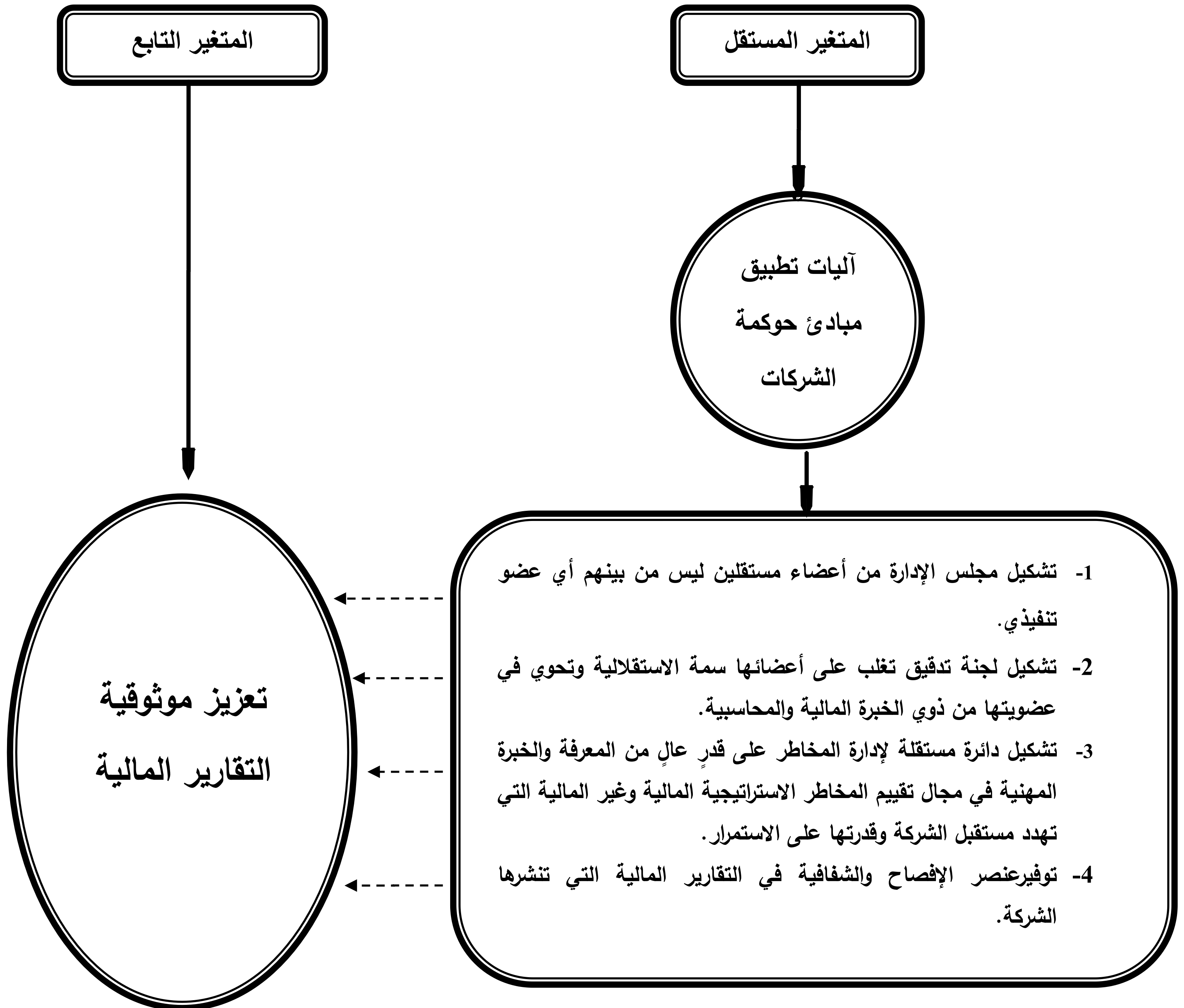
جدول رقم (3-4) اختبار عنصر الثبات والصدق لأداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

العنوان	عدد الأسئلة	الثبات	الصدق
تشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي	6	0.633	0.795
تشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية	6	0.792	0.889
تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار	6	0.705	0.839
توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة	6	0.726	0.852
المجموع	**24**	**0.746**	**0.863**

بالنظر إلى الجدول رقم (3-4) يلاحظ أن نسب معامل ألفا كرونباخ تشير إلى وجود درجة عالية من الثبات لجميع أسئلة الاستبانة، حيث كان معامل ألفا مقبول إحصائياً لجميع العناصر المكونة للاستبانة وذلك لأن جميع المتغيرات كانت أعلى من (60%) وأقل من (80%) (Qasem et al., 2016; Hu, 1999)، حيث حصلت الاستبانة ككل على درجة ثبات (0.746)، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يرجع الى الاستفادة من التغذية الراجعة للمعلومات التي حصل عليها

من خلال الـ(Pilot study) والتي مكنته من إعادة صياغة بعض فقرات الاستبانة بما يحسن من وضوح فقراتها لدى من أجابوا على أسئلتها.

(3-7) أنموذج الدراسة :



الشكل رقم (3-1) أنموذج الدراسة / من إعداد الباحث

(8–3) الأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.

تم ادخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة (الاستبانة) ضمن برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية، وتمت معالجتها وفق الاختبارات التي تحقق غرض الدراسة، ومن حيث المبدأ تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية:

1. التحليل الوصفي: مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، والانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الاجابات عن وسطها الحسابي .
2. اختبارات التحقق من مدى ملاءمة البيانات لشروط التوزيع الطبيعي وذلك باستخدام مؤشري الإلتواء (Skewness) والتفرطح (kurtosis).
3. اختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام اسلوب T للعينة الواحدة (***One Sample T-Test***) وذلك من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات المتفرعة منها، بالإضافة الى استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي (***one-way analysis of variance***) واختبار (***Independent Sample T-test***) لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات)

- **(4−1) وصف وتحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة**
- **(4−2) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة الأربعة**
- **(4−3) اختبار فرضيات الدراسة**

(1-4) وصف وتحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

كان الباحث قد خصص في الاستبانه صفحة من أجل الحصول على بيانات خاصة بأفراد العينة تغطي خمسة متغيرات هي:

1- المؤهل العلمي. 2- التخصص العلمي. 3- الوظيفة.

4- سنوات الخبرة العملية. 5- الشهادات المهنية.

وباستخدام أسلوبي التحليل الوصفي (التكرارات والنسب المئوية) كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1) التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة

البند	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي		
دبلوم عالي فأقل	5	%5.6
بكالوريوس	58	%65.2
ماجستير	20	%22.5
دكتوراه	6	%6.7
التخصص العلمي		**%100**
محاسبة	44	%49.4
إدارة أعمال	21	%23.6
تمويل أو علوم مالية ومصرفية	14	%15.7
اقتصاد	9	%10.1
غير ذلك يرجى التحديد	1	%1.1
الوظيفة		**%100**
مدير مالي	24	%27.0
وسيط مالي	33	%37.1
مدقق خارجي	32	%36.0
سنوات الخبرة العملية		**%100**
1-5	21	%23.6
6-10	35	%39.3
11-15	19	%21.3

16 فأكثر	14	%15.7
الشهادات المهنية		**%100**
CPA	20	%22.5
JCPA	15	%16.9
CFA	3	%3.4
CMA	5	%5.6
CIA	6	%6.7
لا يوجد	40	%44.9
المجموع	**89**	**%100**

يعرض الجدول رقم (4-1) التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة، ويتضح من الجدول أن أغلب أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة جامعية بكالوريوس فما فوق، حيث بلغت نسبهم (94.4%)، كما أن (99%) منهم تخصصات أعمال ومنهم (49.4%) من تخصص المحاسبة، أما فيما يتعلق بالخبرة فيلاحظ امتلاك الغالبية العظمى منهم الخبرة الكافية، حيث كانت نسبة الذين يمتلكون خبرات تزيد عن خمسة سنوات وأكثر ما نسبته (76.4%)، هذا بالإضافة إلى أن حوالي (55.1%) منهم يحملون شهادات مهنية متخصصة، وعليه فالمؤشرات المستخلصة من الجدول أعلاه تعطي دلاله على دقة وموضوعية إجاباتهم على أسئلة الاستبانة وبشكل يدعم عنصري الثبات والمصداقية للاستبانة نفسها.

- **(4-2) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة الأربعة**

بناءً على ما سبق ذكره يمكن عرض نتائج الاجابات على أسئلة الدراسة كما في الجداول الآتية، حيث تم ترتيب البنود داخل كل محور من المحاور تنازلياً حسب قيمة الوسط الحسابي لإجابات كل سؤال:

(4-2-1) بخصوص تشكيل مجلس الإدارة

الجدول رقم (4-2) التحليل الوصفي لأسئلة المتغير المستقل الاول الخاص بتشكيلة مجلس الإدارة

التحليل الوصفي لمتغير الدراسة حسب وجهة نظر جميع فئات عينة الدراسة (N=89)				
No	**السؤال**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النتيجة**
Q1	تحد من وجود ظاهرة تضارب المصالح التي تنشأ عن تغليب الإدارة التنفيذية لمصالحها الذاتية على حساب مصلحة المساهمين	4.44	0.56	موافق بشدة
Q2	تحد من قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة الأرباح وتحد من الغش أو التلاعب فيها	4.21	0.65	موافق بشدة
Q5	تضمن توفير المناخ المناسب في اجتماعات الهيئة العامة كي يتمكن مساهمو الشركة من مناقشة ومساءلة الإدارة التنفيذية عن مضمون القوائم المالية الختامية المنشورة	4.12	0.90	موافق
Q3	تحد من تآثير الإدارة التنفيذية على صلاحيات المدقق الداخلي في ممارسة الرقابة المالية والإدارية	4.09	0.78	موافق
Q6	تضمن حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة.	3.99	0.98	موافق
Q4	تحد من تأثير الإدارة التنفيذية على استقلالية المدقق الخارجي	3.92	0.84	موافق
نتيجة المحور الكامل		**4.13**	**0.47**	**موافق**

التحليل الوصفي حسب وجهة كل فئة من فئات عينة الدراسة									
No.	**المدراء الماليون (N=24)**			**الوسطاء الماليون (N=33)**			**المدققون الخارجيون (N=32)**		
	الوسط الحسابي	**الانحراف المعياري**	**النتيجة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النتيجة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النتيجة**
Q1	4.50	0.66	موافق بشدة	4.33	0.54	موافق بشدة	4.50	0.51	موافق بشدة
Q2	4.29	0.69	موافق بشدة	4.15	0.71	موافق	4.22	0.55	موافق بشدة
Q3	4.25	0.74	موافق بشدة	4.06	0.75	موافق	4.00	0.84	موافق
Q4	4.13	0.74	موافق	3.94	0.97	موافق	3.75	0.76	موافق
Q5	4.00	0.98	موافق	4.24	0.87	موافق بشدة	4.09	0.89	موافق
Q6	4.25	0.74	موافق بشدة	4.12	0.96	موافق	3.66	1.10	موافق
نتيجة المحور	**4.24**	**0.50**	**موافق بشدة**	**4.14**	**0.49**	**موافق**	**4.04**	**0.43**	**موافق**
Kurtosis = -0.398					***Skewness = -0.133***				

يعرض الجدول رقم (4-2) التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة على أسئلة المحور الأول المتعلق بتأثير المتغير المستقل الأول تشكيلة مجلس الإدارة على موثوقية التقارير المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وبمطالعة بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1- لدى إخضاع البيانات الموجودة في الجدول لاختبار مدى ملاءمتها لشروط التوزيع الطبيعي كان مؤشرا الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) 0.133-، 0.398- على التوالي. ووفقاً لـ(Hair et al, 2003) فإن قاعدة القرار لهذا الاختبار هي:

تكون البيانات ملائمة لشروط التوزيع الطبيعي إذا وقعت القيمة المحتسبة للالتواء بين (1-) و(1+) والقيمة المحتسبة للتفرطح بين (3-) و(3).

وبمطالعة القيمتين لهما في الجدول يلاحظ بأنهما يحققان شرط الملاءمة للتوزيع الطبيعي.

2- ولتقييم مستوى أثر المحور الأول (تشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي) على موثوقية التقارير المالية وذلك من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة يلاحظ ما يلي:

2-1 توافق العينة وبوسط حسابي قدره (4.13) على وجود أثر لتشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي على موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركات.

كما أن الانخفاض النسبي لقيمة الانحراف المعياري وهو (0.47) يؤشر إلى وجود اتساق أو اتفاق نسبي بين آراء الفئات الثلاثة المشمولة في العينة تجاه هذا الأمر.

2-2 لكن لدى أخذ الفقرات الخاصة بهذا المتغير كلٍ على حدة يلاحظ بأنه مع الإجماع على وجود أثر لكل من الفقرات الست إلا أنه يوجد بعض التفاوت في تقييم الأثر النسبي لكل منها على انفراد.

إذ تحتل الفقرتان الأولى والثانية وهما: الحد من ظاهرة تضارب المصالح، والحد من تمكين الإدارة التنفيذية على إدارة الأرباح الاهتمام الأكبر من العينة وبوسطين حسابيين (4.44)، (4.21) على التوالي.

فيما تأتي الفقرتان السادسة والرابعة وهما، ضمان العدالة والمساواة بين جميع المساهمين في الحقوق والواجبات والخدمات وحصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة، والحد من تأثير الإدارة التنفيذية على استقلالية المدقق الخارجي، الاهتمام الأدنى منهم بوسطين حسابيين (3.99)، (3.92)، ويعزو الباحث هذا التفاوت في هذه العينة بشأن الأهمية النسبية للآليات التي يتضمنها هذا المحور من محاور الحوكمة إلى وجود ما يشبه الإجماع سواء في المجتمع المحلي بشكل عام أو في عالم الأعمال بشكل خاص على أن من أهم مسببات الفساد المالي والإداري المتفشيه في الشركات هو ظاهرة الإدارة العائلية التي تؤدي بالتالي إلى تغليب المصالح الشخصية للإدارة على حساب مصالح المساهمين وأصحاب المصالح وبوسائل عدة من أهمها أساليب إدارة الأرباح وذلك في ظل وجود عامل مهم، وهو أن تركز الملكية في الكثير من تلك الشركات يؤدي إلى تحكمها الفعلي في تعيين مدقق الحسابات وفي عزله وتحديد أتعابه، ومن ثم إلى الحد من استقلاليته وبالتالي من قدرته على الحد من إدارة الأرباح والتلاعب فيها.

3- أما على مستوى الفئات المشمولة في العينة كلٍ على حدة يتضح ما يلي:

3-1 من حيث تقييم أثر الآليات الست الموجودة في هذا المحور على موثوقية التقارير المالية احتلت فئة المدراء الماليين المرتبة الأولى بوسط حسابي مقداره (4.24)، يليها فئة الوسطاء الماليين بوسط حسابي مقداره (4.14)، لتحتل فئة المدققين الخارجيين المرتبة الأخيرة بوسط حسابي مقداره

(4.04). لكن على مستوى الآليات المحتملة للفقرات الست، تفاوتت الأهمية النسبية لكل منها من وجهة نظر كل فئة على حدة.

فبالنسبة لفئة المدراء الماليين احتلت الفقرات (1، 2، 3) المراكز الأولى من اهتماماتها في حين أعطت فئة الوسطاء الماليين اهتمامها الأكبر نحو الفقرتين (1، 5)، أما الفئة الثالثة وهي المدقين الخارجيين فشاركت الفئة الأولى بتركيز اهتمامها على الفقرتين (1، 2).

2-3 إن الانخفاض النسبي لقيم الانحرافات المعيارية على مستوى الفئات كلٍ على حدة وهي (0.50)، (0.49)، (0.43) يؤشر هنا أيضاً إلى وجود اتفاق نسبي فيما بين آراء أفراد كل فئة منها على حده تجاه أثر آليات أو الفقرات الست المشمولة في هذا المحور على موثوقية التقارير المالية.

3-3 لكن ما يثير التساؤل في رأي الباحث هو بخصوص تقييم أثر الفقرة رقم (4) المتعلقة بأثر الحوكمة في الحد من تأثير الإدارة التنفيذية على استقلالية المدقق الخارجي.

ذلك ما يعني بأن غالبية الشركات بما فيها من ظاهرة تركز الملكية ومن ثم امتلاك قوة التصويت في الهيئات العامة للمساهمين يجعل مسألة تعيين المدقق الخارجي وتجديد عقده مع الشركة في الغالب في يد الإدارة التنفيذية وبذلك تقلل من الأهمية المفترضة للحوكمة في توفير الاستقلالية الفعلية للمدقق الخارجي المنصوص عليها في نظم الحوكمة.

(4-2-2) بخصوص تشكيل لجنة التدقيق

الجدول رقم (4-3) التحليل الوصفي لأسئلة المتغير المستقل الثاني (لتشكيلة لجنة التدقيق)

التحليل الوصفي لمتغير الدراسة حسب وجهة نظر جميع فئات عينة الدراسة (N=89)				
No	**السؤال**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النتيجة**
Q3	وجود أعضاء فيها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية يعزز من قدرتها على مراجعة التقارير المالية التي تصدرها الشركة للتأكد من اتسامها بالدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب.	4.44	0.81	موافق بشدة

No.	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
Q1	تقدم اللجنة توصيات من شأنها تعزيز الضوابط المالية والإدارية الموجودة في نظام الرقابة الداخلية.	4.25	0.80	موافق بشدة
Q2	تسهم اللجنة في تعزيز استقلالية المدقق الداخلي وتدعم صلاحياته في ممارسة الرقابة المالية والإدارية.	4.12	0.67	موافق
Q4	تمارس دوراً هاماً في التأكد من التزام الإدارة التنفيذية باللوائح المالية والتشريعات القانونية ذات العلاقة.	4.00	0.81	موافق
Q6	التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي ودراسة الأمور المتعلقة بتحديد خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي.	4.00	0.87	موافق
Q5	تتأكد من التزام الشركة بدليل حوكمة الشركات وبقواعد الامتثال.	3.90	0.78	موافق
نتيجة المحور الكامل		**4.12**	**0.56**	**موافق**

التحليل الوصفي حسب وجهة كل فئة من فئات عينة الدراسة

No.	المدراء الماليون (N=24)			الوسطاء الماليون (N=33)			المدققون الخارجيون (N=32)		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
Q1	4.29	0.81	موافق بشدة	4.30	0.68	موافق بشدة	4.16	0.92	موافق
Q2	4.21	0.72	موافق بشدة	4.03	0.73	موافق	4.16	0.57	موافق
Q3	4.58	0.58	موافق بشدة	4.21	0.86	موافق بشدة	4.56	0.88	موافق بشدة
Q4	4.04	0.86	موافق	3.94	0.86	موافق	4.03	0.74	موافق
Q5	3.92	0.83	موافق	3.94	0.86	موافق	3.84	0.68	موافق
Q6	3.92	0.88	موافق	4.09	0.88	موافق	3.97	0.86	موافق
نتيجة المحور	**4.16**	**0.52**	**موافق**	**4.09**	**0.62**	**موافق**	**4.12**	**0.52**	**موافق**
Kurtosis = 0.554					***Skewness = -0.884***				

يعرض الجدول رقم (4-3) التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة على أسئلة المحور الثاني المتعلق بتأثير المتغير المستقل الثاني تشكيلة لجنة التدقيق على موثوقية التقارير المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وبمطالعة بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1- لدى إخضاع البيانات الموجودة في الجدول لاختبار مدى ملاءمتها لشروط التوزيع الطبيعي كان مؤشرا الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) (0.884-)، (0.554) على التوالي، وهما بذلك يحققان شرط الملائمة للتوزيع الطبيعي.

2- ولتقييم مستوى أثر المحور الثاني (تشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية) على تعزيز موثوقية التقارير المالية وذلك من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة يلاحظ ما يلي:

2-1 توافق العينة وبوسط حسابي قدره (4.12) على وجود أثر لتشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية على تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركات.

كما أن الانخفاض النسبي لقيمة الانحراف المعياري وهو (0.56) يؤشر إلى وجود اتساق أو اتفاق نسبي بين آراء الفئات الثلاثة المشمولة في العينة تجاه هذا الأمر.

2-2 لكن لدى أخذ الفقرات الخاصة بهذا المتغير كلٍ على حده يلاحظ بأنه مع الإجماع على وجود أثر لكل من الفقرات الست إلا أنه يوجد بعض التفاوت في تقسيم الأثر النسبي لكل منها على انفراد. إذ تحتل الفقرتان الثالثة والأولى وهما: وجود أعضاء من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية، وتقديم توصيات تعزز الضوابط المالية والإدارية الموجودة في نظام الرقابة الداخلية الاهتمام الأكبر من العينة وبوسطين حسابيين (4.44)، (4.25) على التوالي.

فيما تأتي الفقرتان السادسة والخامسة وهما التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي، والتأكد من التزام الشركة بدليل حوكمة الشركات وبقواعد الامتثال، الاهتمام الأدنى منهم بوسطين حسابيين (4.00)، (3.90)، ويعزو الباحث هذا التفاوت في هذه العينة إلى الأهمية

النسبية للآليات التي يتضمنها هذا المحور من محاور الحوكمة وذلك من وجهة نظر كل منهم على حده.

3- أما على مستوى الفئات المشمولة في العينة كلٍ على حدة يتضح ما يلي:

3-1 من حيث تقييم أثر الآليات الستة الموجودة في هذا المحور على موثوقية التقارير المالية احتلت فئة المدراء الماليين المرتبة الأولى بوسط حسابي مقداره (4.16)، يليها فئة المدققين الخارجيين بوسط حسابي مقداره (4.12)، لتحتل فئة الوسطاء الماليين المرتبة الأخيرة بوسط حسابي مقداره (4.09). لكن على مستوى الآليات المحتملة للفقرات الست، تفاوتت الأهمية النسبية لكل منها من وجهة نظر كل فئة على حدة.

فبالنسبة لفئة المدراء الماليين احتلت الفقرات (3, 2, 1) المراكز الأولى من اهتماماتها في حين أعطت فئة الوسطاء الماليين اهتمامها الأكبر نحو الفقرتين (1، 3)، أما الفئة الثالثة وهي المدققين الخارجيين فشاركت الفئة الأولى بتركيز اهتمامها على الفقرتين (3, 2, 1).

3-2 إن الانخفاض النسبي لقيم الانحرافات المعيارية على مستوى الفئات كلٍ على حدة وهي (0.52)، (0.62)، (0.52) يؤشر هنا أيضاً إلى وجود اتفاق نسبي فيما بين آراء أفراد كل فئة منها على حده تجاه أثر آليات أو الفقرات الستة المشمولة في هذا المحور على تعزيز موثوقية التقارير المالية.

(4-2-3) بخصوص تشكيل دائرة لإدارة المخاطر

الجدول رقم (4-4) التحليل الوصفي لأسئلة المتغير المستقل الثالث (تشكيل دائرة لإدارة المخاطر)

No	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
التحليل الوصفي لمتغير الدراسة حسب وجهة نظر جميع فئات عينة الدراسة (N=89)				
Q1	إعداد إطار عام يتم مراجعته سنوياً لتحديد طبيعة المخاطر المحتملة ومستوى المخاطر المقبولة	4.13	0.88	موافق
Q2	تقييم المخاطر الجوهرية المالية وغير المالية وتحليل آثارها المحتملة على استمرارية الشركة وتطوير أدوات التحوط المناسبة لمواجهتها	4.08	0.74	موافق
Q5	إخضاع استراتيجية الشركة للمراجعة المستمرة لتنعكس بشكل إيجابي على ربحيتها ومتانة مركزها المالي	4.06	0.76	موافق
Q4	رفع تقارير دورية منتظمة لمجلس الإدارة عن الوضع المالي للشركة توضح فيه مواطن القوة ومواطن الضعف، والفرص، والتهديدات، من خلال استخدام تحليل SWOT	3.99	0.87	موافق
Q6	الحرص على توفير إنذار مبكر للمساهمين وأصحاب المصالح عن أية مخاطر تهدد مستقبل الشركة و بما يعزز موثوقية التقارير المالية	3.98	0.97	موافق
Q3	التأكد من تكوين الاحتياطيات والمخصصات المالية اللازمة لمقابلة المخاطر الجوهرية	3.96	0.96	موافق
نتيجة المحور الكامل		**4.03**	**0.62**	**موافق**

التحليل الوصفي حسب وجهة كل فئة من فئات عينة الدراسة

No.	المدراء الماليون (N=24)			الوسطاء الماليون (N=33)			المدققون الخارجيون (N=32)		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
Q1	3.92	1.10	موافق	4.15	0.80	موافق	4.28	0.77	موافق بشدة
Q2	4.04	0.69	موافق	4.09	0.80	موافق	4.09	0.73	موافق
Q3	4.04	1.16	موافق	3.97	0.77	موافق	3.88	1.01	موافق
Q4	4.08	0.88	موافق	3.91	0.98	موافق	4.00	0.76	موافق
Q5	3.96	0.86	موافق	4.12	0.89	موافق	4.06	0.50	موافق

Q6	3.96	0.86	موافق	4.03	1.13	موافق	3.94	0.88	موافق
نتيجة المحور	**4.00**	**0.74**	**موافق**	**4.05**	**0.68**	**موافق**	**4.04**	**0.45**	موافق
Kurtosis = 0 .818					***Skewness = -0.977***				

يعرض الجدول رقم (4-4) التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة على أسئلة المحور الثالث المتعلق بتأثير المتغير المستقل الثالث تشكيل إدارة المخاطر على تعزيز موثوقية التقارير المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وبمطالعة بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1- لدى إخضاع البيانات الموجودة في الجدول لاختبار مدى ملاءمتها لشروط التوزيع الطبيعي كان مؤشرا الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) (‎-0.977‎)، (0.818) على التوالي، وبذلك يحققا شرط الملاءمة للتوزيع الطبيعي.

2- ولتقييم مستوى أثر المحور الثاني (تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار) على تعزيز موثوقية التقارير المالية وذلك من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة يلاحظ ما يلي:

2-1 توافق العينة وبوسط حسابي قدره (4.03) على وجود أثر لتشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار على تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركات.

كما أن الانخفاض النسبي لقيمة الانحراف المعياري وهو (0.62) يؤشر إلى وجود اتساق أو اتفاق نسبي بين آراء الفئات الثلاثة المشمولة في العينة تجاه هذا الأمر.

2-2 لكن لدى أخذ الفقرات الخاصة بهذا المتغير كلٍ على حده، يلاحظ بأنه مع الإجماع على وجود أثر لكل من الفقرات الستة إلا أنه يوجد بعض التفاوت في تقييم الأثر النسبي لكل منها على انفراد. إذ تحتل الفقرتان الأولى والثانية وهما: إعداد إطار عام يتم مراجعته سنوياً لتحديد طبيعة المخاطر المحتملة ومستوى المخاطر المقبولة، وتقييم المخاطر الجوهرية المالية وغير المالية وتحليل آثارها المحتملة على استمرارية الشركة وتطوير أدوات التحوط المناسبة لمواجهتها، الاهتمام الأكبر من العينة وبوسطين حسابيين (4.13)، (4.08) على التوالي.

فيما تأتي الفقرتان السادسة والثالثة وهما الحرص على توفير إنذار مبكر للمساهمين وأصحاب المصالح عن أية مخاطر تهدد مستقبل الشركة و بما يعزز موثوقية التقارير المالية، والتأكد من تكوين الاحتياطيات والمخصصات المالية اللازمة لمقابلة المخاطر الجوهرية، فقد احتلتا الاهتمام الأدنى منهم بوسطين حسابيين (3.98)، (3.96)، ويعزو الباحث هذا التفاوت في آراء العينة إلى الأهمية النسبية المتدنية للآليات التي يتضمنها هذا المحور من محاور الحوكمة، وذلك بسبب اختلاف مدى الاهتمام الذي توليه الادارة نحو هذين العنصرين خصوصاً في الشركات الصغيرة نظراً لعدم شيوع ثقافة إدارة المخاطر فيها.

3- أما على مستوى الفئات المشمولة في العينة كلٍ على حده يتضح ما يلي:

3-1 من حيث تقييم أثر الآليات الستة الموجودة في هذا المحور على تعزيز موثوقية التقارير المالية احتلت فئة الوسطاء الماليين المرتبة الأولى بوسط حسابي مقداره (4.05)، يليها فئة المدققين الخارجيين بوسط حسابي مقداره (4.04)، لتحتل فئة المدراء الماليين المرتبة الأخيرة بوسط حسابي مقداره (4.00). لكن على مستوى الآليات المحتملة للفقرات الست، تفاوتت الأهمية النسبية لكل منها من وجهة نظر كل فئة على حدة.

فبالنسبة لفئة المدراء الماليين احتلت الفقرات (4, 3, 2) المراكز الأولى من اهتماماتها في حين أعطت فئة الوسطاء الماليين اهتمامها الأكبر نحو الفقرتين (1، 5)، أما الفئة الثالثة وهي المدققين الخارجيين فشاركت الفئة الثانية بتركيز اهتمامها على الفقرات (1, 2, 5).

3-2 إن الانخفاض النسبي لقيم الانحرافات المعيارية على مستوى الفئات كلٍ على حدة وهي (0.74)، (0.68)، (0.45) يؤشر هنا أيضاً إلى وجود اتفاق نسبي فيما بين آراء أفراد كل فئة منها على حده تجاه أثر آليات أو الفقرات الست المشمولة في هذا المحور على تعزيز موثوقية التقارير المالية.

(4-2-4) بخصوص توفير الشفافية والإفصاح في التقارير المالية

الجدول رقم (4-5) التحليل الوصفي لأسئلة المتغير المستقل الرابع (توفير الشفافية والإفصاح)

التحليل الوصفي لمتغير الدراسة حسب وجهة نظر جميع فئات عينة الدراسة (N=89)				
No	**السؤال**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النتيجة**
Q2	إلزام الشركة بمراعاة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية في مجالات الاعتراف والقياس والإفصاح لدى إعداد تقاريرها المالية المنشورة	4.44	0.74	موافق بشدة
Q1	إلزام الشركة بمسك سجلات مالية منظمة وفقاً للأعراف والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	4.40	0.69	موافق بشدة
Q4	إلزام الشركة بتعيين مدقق حسابات خارجي مستقل يتولى فحص بياناتها المالية الختامية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية	4.22	0.72	موافق بشدة
Q3	إلزام الشركة بتوفير الحد الأدنى من الإفصاح المنصوص عليه في معايير الإبلاغ المالي الدولية، الذي يخدم أغراض المساهمين والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح في مجال اتخاذ القرارات المالية الاستثمارية والتمويلية	4.22	0.84	موافق بشدة
Q5	حث الشركة على الإفصاح الإضافي عن معلومات تخدم أغراض المساهمين وأصحاب المصالح مثل: هيكل ملكية الشركة، ونسب ملكية أعضاء مجلس الإدارة، والمكافآت التي يتقاضونها، والقروض الممنوحة لهم	4.19	0.80	موافق
Q6	إلزام الشركة بإصدار تقارير دورية ربعية ونصف سنوية في الوقت	4.17	1.03	موافق

	المناسب وأن تخضع لعملية المراجعة								
نتيجة المحور الكامل							**4.28**	**0.59**	**موافق بشدة**
التحليل الوصفي حسب وجهة كل فئة من فئات عينة الدراسة									
No.	**المدراء الماليون (N=24)**			**الوسطاء الماليون (N=33)**			**المدققون الخارجيون (N=32)**		
	الوسط الحسابي	**الانحراف المعياري**	**النتيجة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النتيجة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النتيجة**
Q1	4.42	0.65	موافق بشدة	4.39	0.75	موافق بشدة	4.41	0.67	موافق بشدة
Q2	4.29	0.75	موافق بشدة	4.42	0.87	موافق بشدة	4.56	0.56	موافق بشدة
Q3	4.17	0.87	موافق	4.21	0.86	موافق بشدة	4.28	0.81	موافق بشدة
Q4	4.42	0.65	موافق بشدة	4.09	0.77	موافق	4.22	0.71	موافق بشدة
Q5	4.29	0.81	موافق بشدة	4.09	0.88	موافق	4.22	0.71	موافق بشدة
Q6	4.25	0.90	موافق بشدة	4.09	1.10	موافق	4.19	1.06	موافق
نتيجة المحور	**4.31**	**0.62**	**موافق بشدة**	**4.22**	**0.63**	**موافق بشدة**	**4.31**	**0.54**	**موافق بشدة**
Kurtosis = 0 .370						***Skewness = -0.800***			

يعرض الجدول رقم (4-5) التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة على أسئلة المحور الرابع المتعلق بتأثير المتغير المستقل الرابع توفير الشفافية والإفصاح على موثوقية التقارير المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وبمطالعة بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

1- لدى إخضاع البيانات الموجودة في الجدول لاختبار مدى ملاءمتها لشروط التوزيع الطبيعي كان مؤشرا الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) (‎-0.800)، (0.370) على التوالي.

وبما يؤشر إلى ملاءمة البيانات التي يعرضها الجدول لشروط التوزيع الطبيعي.

2- ولتقييم مستوى أثر المحور الثاني (توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة) على تعزيز موثوقية التقارير المالية وذلك من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة يلاحظ ما يلي:

2-1 توافق العينة وبوسط حسابي قدره (4.28) على وجود أثر لتوفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة على تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركات.

كما أن الانخفاض النسبي لقيمة الانحراف المعياري وهو (0.59) يؤشر إلى وجود اتساق أو اتفاق نسبي بين آراء الفئات الثلاثة المشمولة في العينة تجاه هذا الأمر.

2-2 لكن لدى أخذ الفقرات الخاصة بهذا المتغير كلٍ على حدة يلاحظ بأنه مع الإجماع على وجود أثر لكل من الفقرات الست إلا أنه يوجد بعض التفاوت في تقييم الأثر النسبي لكل منها على انفراد. إذ تحتل الفقرتان الثانية والأولى وهما: إلزام الشركة بمراعاة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية في مجالات الاعتراف والقياس والإفصاح لدى إعداد تقاريرها المالية المنشورة وإلزام الشركة بمسك سجلات مالية منظمة وفقاً للأعراف والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، الاهتمام الأكبر من العينة وبوسطين حسابيين (4.44)، (4.40) على التوالي.

فيما تأتي الفقرتان الخامسة والسادسة وهما حث الشركة على الإفصاح الإضافي عن معلومات تخدم أغراض المساهمين وأصحاب المصالح مثل: هيكل ملكية الشركة، ونسب ملكية أعضاء مجلس الإدارة، والمكافآت التي يتقاضونها، والقروض الممنوحة لهم، وإلزام الشركة بإصدار تقارير دورية ربعية ونصف سنوية في الوقت المناسب وأن تخضع لعملية المراجعة، الاهتمام الأدنى منهم بوسطين حسابيين (4.19) ،(4.17).

3- أما على مستوى الفئات المشمولة في العينة كلٍ على حده فيتضح مايلي:

3-1 من حيث تقييم أثر الآليات الستة الموجودة في هذا المحور على تعزيز موثوقية التقارير المالية احتلت فئة المدققين الخارجيين المرتبة الأولى بوسط حسابي مقداره (4.31)، وقد احتل المدراء الماليون نفس المرتبة بوسط حسابي مقداره (4.31) يليهما فئة الوسطاء الماليين بوسط حسابي مقداره (4.22)، لكن على مستوى الآليات المحتملة للفقرات الست، تفاوتت الأهمية النسبية لكل منها من وجهة نظر كل فئة على حدة.

فبالنسبة لفئة المدراء الماليين احتلت الفقرات (1, 4, 5) المراكز الأولى من اهتماماتها في حين أعطت فئة الوسطاء الماليين اهتمامها الأكبر نحو الفقرتين (2، 1)، أما الفئة الثالثة وهي المدققين الخارجيين فشاركت الفئة الثانية بتركيز اهتمامها على الفقرتين (2, 1, 3).

3-2 إن الانخفاض النسبي لقيم الانحرافات المعيارية على مستوى الفئات كلٍ على حدة وهي (0.62)، (0.63)، (0.54) يؤشر هنا أيضاً إلى وجود اتفاق نسبي فيما بين آراء أفراد كل فئة منها على حدة تجاه أثر آليات أو الفقرات الستة المشمولة في هذا المحور على تعزيز موثوقية التقارير المالية.

الجدول رقم (4-6) تلخيص نتائج التحليل الوصفي لمحاور الدراسة الرئيسة

المحاور المستقلة	mean	S – Deviation	النتيجة
توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة	**4.28**	**0.59**	**موافق بشدة**
تشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي	**4.13**	**0.47**	**موافق**
تشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية	**4.12**	**0.56**	**موافق**
تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار	**4.03**	**0.62**	**موافق**
الإجمالي	**4.140**	**0.567**	**موافق**

يعرض الجدول رقم (4–6) مجمل النتائج لمحاور الاستبانة المتعلقة بالمتغيرات المستقلة للدراسة، وقد قام الباحث بإعادة ترتيب هذه المحاور داخل الجدول معتمداً على قيم متوسطات الاجابات فيها من الأعلى إلى الأدنى، وبناءاً على ذلك يلاحظ أن آلية "توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة"، تحتل المركز الأول حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي له تساوي (4.28) بنتيجة موافق بشدة، يليه "تشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي"، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي فيه تساوي (4.13) بنتيجة موافق، ويليه "تشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية"، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي فيه تساوي (4.12) بنتيجة موافق، ويليه "تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار"، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي فيه تساوي (4.03) بنتيجة موافق.

ويرى الباحث بأن احتلال آلية توفير عنصر الإفصاح والشفافية المركز الأول من اهتمامات أفراد العينة، يعبر عن الأهمية الكبيرة لها في تحقيق شرط الموثوقية للتقارير المالية المنشورة، أما بالنسبة لاحتلال آلية إدارة المخاطر المرتبة الأخيرة فيؤشر إلى أن الوعي بأهمية هذا العنصر ما زال محدوداً ويستحق المزيد من الجهد لترسيخ أهميته في عالم الأعمال.

جدول رقم (4–7) ملخص آراء عينة الدراسة تجاه أثر المحاور الأربعة للحوكمة على موثوقية التقارير

	المحور	المدراء الماليين		الوسطاء الماليين		المدققين الخارجيين		العينة جميعها كوحدة	
		الوسط الحسابي	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب
1	تشكيلة مجلس الإدارة	4.24	3	4.14	3	4.04	3	4.13	3
2	تشكيل لجنة تدقيق	4.16	2	4.09	1	4.12	2	4.12	2

3	**تشكيل إدارة مخاطر**	**4.00**	**4**	**4.05**	**4**	**4.04**	**4**	**4.03**	**4**
4	**توفير الشفافية والإفصاح**	**4.31**	**1**	**4.22**	**2**	**4.31**	**1**	**4.28**	**1**
	إجمالي	**4.21**	**1**	**418**	**2**	**4.14**	**3**	**4.13**	**4**

بمطالعة بيانات الجدول (4-7) اعلاه يلاحظ ما يلي:

1- على مستوى العينة جميعها كوحدة احتل المحور الرابع الشفافية والإفصاح المرتبة الأولى في حين جاء المحور الثالث تشكيل إدارة المخاطر المرتبة الأخيرة.

2- أما على مستوى الفئات فرادى أي كل منها على حده فقد تفاوتت وجهات النظر على النحو التالي: بالنسبة لفئة المديرين الماليين والمدققين الخارجيين اتفقت آراؤهما إلى حد التطابق مع رأي العينة جميعها كوحدة واحدة إذ جاء المحور الرابع الشفافية والإفصاح في المركز الأول في حين جاء المحور الثالث وهو تشكيل إدارة المخاطر في المركز الأخير.

3- لكن الأمر يختلف إلى حد ما بالنسبة لفئة الوسطاء الماليين إذ احتل المحور الأول تشكيل لجنة التدقيق المركز الأول، وذلك على خلاف الفئتين الأخريين، كما اختلفت عنهما في تقييم أثر الشفافية والإفصاح لكنها اتفقت مع الجميع من حيث تقييم أثر تشكيل إدارة المخاطر.

ويرى الباحث بأن الاتفاق التام بين آراء الفئات الثلاث وكذلك مع رأي العينة جميعها كوحدة واحدة على انخفاض الأهمية النسبية للمحور الثالث وهو تشكيل إدارة المخاطر في الشركة يعود بشكل أساسي وكما أشار سابقاً إلى عدم شيوع ثقافة أهمية هذا المحور من محاور الحوكمة ومن ثم وجود الكثير من الشركات المساهمة العاملة في قطاع الصناعة لا تعطي الاهتمام الكافي إلى تشكيل إدارة متخصصة لإدارة المخاطر الذي يعتبر حديث العهد في مبادئ حوكمة الشركات.

أما بالنسبة لما يشبه الاجماع لديهم على الأثر القوي للمتغير (المحور) الرابع وهو الشفافية والإفصاح فهو تأكيد للأهمية الكبيرة التي يوليها حالياً جميع الأطراف التي يهمها توفير عنصر الموثوقية في التقارير المالية المنشورة سواء كانت للشركات المساهمة العامة بشكل عام أو للصناعية منها بشكل خاص.

(3-4) اختبار فرضيات الدراسة

في اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (Ho1) والفرضيات الفرعية الأربعة المرتبطة بها (Ho_{1-1}، Ho_{1-2}، Ho_{1-3}، Ho_{1-4}) استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-Test) وذلك بمستوى معنوية (0.05).

في حين استخدم اختبار التباين الأحادي (one-way analysis of variance)، و اختبار(Independent Sample T-test) لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية (Ho_2) وبمستوى معنوية (0.05).

لكن من أجل توفير الشروط الملائمة لاستخدام هذين الاختبارين كان لا بد من تأكيد ما كشف عنه سابقاً مؤشرا الإلتواء والتفرطح لدى التحليل الوصفي للمتغيرات المسقلة وذلك باستخدام اختبار (***Kolmogorov-Smirnov***) للتحقق من أن مشاهدات فئات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً وبما يتفق مع نظرية النهاية المركزية وفقاً لما يراه (Qasem *et al*., 2016) و(Bagozzi & Yi, 1988).

ولدى إخضاع البيانات الخاصة بكل متغير من المتغيرات الأربعة لهذا التحليل كانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (4−8):

جدول رقم (4−8) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	المتغير	Kolmogorov-Smirnov	
		K-S	***P-Value***
1	تشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي	0.805	0.078
2	تشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية	0.814	0.074
3	تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار	1.127	0.200
4	توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة	1.111	0.101

يوضح الجدول رقم (4−8) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة بالاستعانة باختبار (***Kolmogorov-Smirnov***)، كما يعرض الجدول نتائج اختبار مدى اقتراب كل من المتغيرات المستقلة للدراسة من سمة المتغيرات المتصلة (***Continuous Variables***) في توزيعها الطبيعي وهي (تشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي، وتشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية، وتشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار، وتوفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة)، وللتأكد من صحة الافتراض الذي تم وضعه مسبقاً حسب نظرية النهاية المركزية التي أشارت إلى ضرورة اتباع متغيرات الدراسة المستقلة شروط التوزيع الطبيعي، فإنه يجب أن تكون قيمة الاحتمال (***P-Value***) أكبر من (0.05) وهو ما تؤكد عليه مخرجات الجدول رقم (10) الذي يبين تحقيق جميع متغيرات

الدراسة لشروط التوزيع الطبيعي، وعليه يمكن استخدام الاختبارات المعلمية للبيانات المتعلقة في آثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

(4−3−1) اختبار الفرضية العدمية الرئيسة الأولى Ho_1:

"لا يوجد آثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للآليات المستخدمة في تطبيق نظام حوكمة الشركات على تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي".

تم إخضاع البيانات الخاصة بالمحاور الأربعة مجتمعة باعتبارها الآليات المستخدمة في تطبيق نظام الحوكمة في الشركات المشمولة في عينة الدراسة وفي ضوء أثرها على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات للتحليل الإحصائي وذلك من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) وفقاً للمعادلة الآتية:

$$Y = Mean\ (\sum_{i=1}^{4} x_i)$$

Where:

Y= الأثر على موثوقية التقارير المالية

i: 1-4

x_1: (تشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي)

x_2: (تشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي ....)

x_3: (تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة ...)

x_4: (توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة)

وحيث يمثل الرقم (3) الوسط الحسابي (μ) المرجعي أو الافتراضي للحكم على قوة تأثير هذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو الأثر على تعزيز موثوقية التقارير المالية.

أما قاعدة القرار المستخدمة وفق هذا الاختبار لرفض أو قبول الفرضية الصفرية **H0** فهي كمايلي :

ترفض الفرضية الصفرية **H0** وتقبل الفرضية البديلة لها **Ha** إذا كانت:

مستوى الدلالة ***(Sig)*** ≥ 0.05 والعكس بالعكس.

جدول رقم (4–9) نتائج اختبار *One Sample T–Test* للفرضية الرئيسية الاولى

نتيجة الاختبار	***Sig***	***df***	***T - Statistics***	***T - Distribution Table***	***S - Diviation***	***Mean***
رفض H0	0.000	355	37.910	31.65	0.567	4.139

* ذو دلالة إحصائية إذا كانت Sig ≥ 0.05

وبالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (4–9) يتبين ما يلي:

1- أن قيمة الوسط الحسابي وهو (4.139) أكبر من الوسط الافتراضي (3) مما يعطي دلالة أولية عن أثر هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة على موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2- كذلك فإن قيمة T هي (37.910) وهي دالة احصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.05 مما يشير إلى أن ذلك الأثر ذو دلالة إحصائية.

وبما يعني رفض الفرضية الرئيسية الأولى Ho_1 وبالتالي قبول الفرضية البديلة لها وهي Ha_1 ومفادها أن لهذه المحاور أو المتغيرات المستقلة الأربعة مجتمعة أثر معنوي وذو دلالة إحصائية على تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ويرى الباحث أن السبب في ذلك قد يعود إلى الدور المهم الذي تلعبه حوكمة الشركات في توفير العديد من الفوائد للشركات ومساهميها، وذلك من خلال العمل على زيادة الثقة لدى المستثمرين

والشركاء المحتملين في الاستثمار وتوسيع نطاق أعمال الشركة، ومساهمتها في إدارة المخاطر من خلال حل أو تجنب المخاطر التي تظهر أولاً بأول لتقليص الأضرار والتكاليف الناتجة عن هذه المخاطر، بالإضافة إلى اهتمامها بتحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتوفير رقابة داخلية فعالة وقدر أكبر من المساءلة وتحقيق هوامش ربح أفضل، الأمر الذي يؤثر إيجاباً على تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (ابو حمام، 2009) التي خلصت ان تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في تعزيز جودة التقارير المالية.

(4-3-2) اختبار الفرضيات الفرعية الأربع

تم إخضاع الفرضيات الأربع الفرعية لاختبار ***(One Sample T-Test)*** وبمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (4-10) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربع بموجب اختبار*One Sample T-Test*

نتيجة الاختبار	***Sig***	***df***	***T – Statistics***	***T – Distribution Table***	***S – Diviation***	***Mean***	***الفرضيات الفرعية***
رفض	0.000	88	22.447	1.662	0.474	4.129	**H01-1**
رفض	0.000	88	18.998	1.662	0.555	4.118	**H01-2**
رفض	0.000	88	15.753	1.662	0.617	4.031	**H01-3**
رفض	0.000	88	20.360	1.662	0.590	4.275	**H01-4**

* ذو دلالة إحصائية إذا كانت Sig ≤ 0.05

تكشف البيانات الموضحة في الجدول رقم (4−10) أعلاه وبموجب قاعدة القرار لاختبار *One Sample T-Test* وبمستوى معنوية (0.05) إلى مايلي:

1- حيث أن قيمة دلالة الاختبار (***Sig***) بالنسبة لجميع الفرضيات الفرعية الأربع وهي (0.000) أقل من (0.05)،إذن يتوجب رفض الفرضيات الصفرية الفرعية الأربع (**H0**) وبالتالي يتوجب قبول الفرضيات البديلة (**Ha**) لها.

2- ودلالة النتيجة أعلاه مايلي:

2−1 لتشكيل مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على تعزيز موثوقية التقارير المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

وتتفق هذة النتيجة مع ما كشفت عنه دراسة (اسماعيل، 2010).

2−2 لتشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها أفراد من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على تعزيز موثوقية التقارير المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. وتتفق هذه النتيجة مع ما كشفت عنه دراسة (azzoz, khamees, 2016) التي كشفت عن أن لتشكيلة لجنة التدقيق أثر على كل من جودة الأرباح وإدارة الأرباح، واللتان لهما علاقة بتعزيز موثوقية التقارير المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

2−3 لتشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار، أثر معنوي ذو دلالة احصائية في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة

العامة المدرجة في سوق عمان المالي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذة النتيجة الهامة في رأي الباحث، لم يسبق لأي دراسة سابقة أن حاولت تقصيها في جميع الدراسات التي اطلع عليها.

4-2 لتوفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات. وتتفق هذه النتيجة مع ما كشفت عنه دراسة (آل غزوي، 2010) التي كشفت عن وجود أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، كما تتفق إلى حدٍ ما مع كل من دراسة (أبو حمام، 2009) ودراسة (Alramahi, et.al, 2014)

(4-3-3) الفرضية العدمية الرئيسية الثانية H02:

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أثر آليات تطبيق نظام الحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

لأجل إثبات أو نفي الفرضية الرئيسة العدمية الثانية تم الاعتماد على تحليل التباين الأحادي (***one-way analysis of variance***) بهدف تحديد فيما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أثر متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة بكل من (تشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي (X_1)، وتشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية (X_2)، وتشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار (X_3)، وتوفير عنصر

الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة (***X_4***) على تعزيز موثوقية التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي(Y).

لكن قبل البدء بإجراء اختبار التباين الأحادي قام الباحث بالتحقق من توافر الشروط الواجبة للقيام بهذا الاختبار، وأهمها أن يكون توزيع بيانات عينة الدراسة توزيعاً طبيعياً وهو ما تم التحقق منه سابقاً في نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (***Kolmogorov-Smirnov***) في الجدول رقم (4–8)، كما يجب أن تكون المجتمعات التي تم أخذ العينات العشوائية منها متجانسة، وللتحقق من ذلك قام الباحث بالاعتماد على اختبار (***Levene***) كما في الجدول الأتي:

الجدول رقم (4–11) نتائج اختبار تجانس عينة الدراسة

Sig	***Df 2***	***Df 1***	***Levene Statistic***
0.328	352	3	1.151

يعرض الجدول رقم (4–11) نتائج اختبار التجانس بين المجتمعات بالاعتماد على اختبار (***Levene***)، ويلاحظ من الجدول أن قيمة ***levene*** قد بلغت 1.151 عند مستوى دلالة (***Sig*** = 0.328) وهي أكبر من قيمة (α=0.05)، الأمر الذي يشير إلى تجانس المجتمعات، وعليه يمكن استكمال اختبار تحليل التباين، من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (4–12) نتائج تحليل التباين الأحادي للمجموعات

Sig	***Df***	
0.036	3	***Between Groups***
	352	***Within Groups***
	355	***Total***
F Table: 2.300		***F Distribution***: 2.871

يعرض الجدول رقم (4−12) نتائج تحليل التباين الأحادي (***one-way analysis of variance***) للمجموعات، إذ يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة ***F*** المحسوبة والبالغة (2.871) أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (2.300) عند مستوى ثقة (0.95)، حيث بلغت قيمة الدلالة فيها (Sig=0.36) عند درجات حرية (3 بين المجموعات) و(352 داخل المجموعات) وهي أقل من مستوى الدلالة (α=0.05)، الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية الرئيسية الثانية (Ho_2) وقبول الفرضية البديلة لها (Ha_2) وبما يعني وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين تأثير المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, X_3, X_4) على تعزيز موثوقية التقارير المالية، أي أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$) بين أثر آليات تطبيق نظام الحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

ولأجل تحديد موقع هذه الفروقات بين مجموعات الدراسة (أثر المتغيرات المستقلة على تعزيز موثوقية التقارير المالية كلٍ على حدة) يمكن النظر إلى الجدول الآتي:

جدول رقم (4−13) اختبار المقارنات المتعددة

(I) rank	*(J) rank*	*Mean Difference (I-J)*	*Sig.*
X_1	X_2	0.011	0.894
	X_3	0.097	0.249
	X_4	-0.146	0.084
X_2	X_1	-0.011	0.894
	X_3	0.086	0.307
	X_4	-0.157	0.063
X_3	X_1	-0.097	0.249
	X_2	-0.086	0.307
	X_4	-0.243*	0.004
X_4	X_1	0.146	0.084
	X_2	0.157	0.063
	X_3	0.243*	0.004

. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يعرض الجدول رقم (4–13) المقارنات المتعددة (***Multiple Comparison***) لتحديد الفروقات بين متغيرات الدراسة (تأثير كل من المتغيرات المستقلة على تعزيز موثوقية التقارير المالية كلٍ على حدة)، إذ يتضح من الجدول وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فقط بين (X_3) المتمثل بـ (أثر تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر) و(X_4) المتمثل بـ (أثر توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية).

ولتوضيح الفروقات الحاصلة بين المتغيرين (X_3) و(X_4) بشكل أدق وتحديد الفرق الحاصل لصالح أي منهما، قام الباحث بالاستعانة باختبار (***Independent Samples T-test***) للمجموعات المستقلة، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (4–14) نتائج اختبار الفروق

Axis	***N***	***Mean***	**Levene's Test**	**0.007*F* 0.933*Sig***		**T – Distribution Table 1.654 F – Distribution Table 3.889**	
				Mean Difference	***T***	***Df***	**(*2-tailed*)**
X_3	**89**	**4.031**	**Equal variances assumed**	**0.243-**	**2.686**	**176**	**0.008**
X_4	**89**	**4.275**	**Equal variances not assumed**	**0.243-**	**2.686**	**175.694**	**0.008**

يلاحظ من الجدول رقم (4–14) ان قيمة الدلالة المعنوية ***Sig*** أقل من (0.05) حيث بلغت (0.008)، مما يعني وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين (X_3) المتمثل بـ (أثر تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر) و(X_4) المتمثل بـ (أثر توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة)، ويلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي للمجموعة المتمثلة بـ (أثر تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر) قد بلغ (4.031)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجموعة المتمثلة

بـ (أثر توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تنشرها الشركة) (4.275)، مما يفسر قيمة ***Mean difference*** البالغة (0.243−) وتكون هذه الفروقات لصالح (X_4) المتمثلة بـ (أثر توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية)، ويرى الباحث ان السبب في ذلك يعود إلى أن إدارة المخاطر المستقلة الفعالة تقوم على تعزيز خطط الشركة وتمكينها من اتخاذ قراراتها الصائبة اعتماداً على تقييم المخاطر المحتملة، حيث تعتمد الدائرة المالية في الشركة على نتائج تقييم المخاطر المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار في اتخاذ قراراتها المالية، خصوصاً ما يتعلق بتكوين المخصصات والاحتياطيات اللازمة لمواجهة تلك المخاطر حال حدوثها، ومن ثم ضرورة توفير عنصر الشفافية والإفصاح بشكل أكبر في عرض مختلف الأحداث المالية في التقارير المالية المنشورة للشركة، حيث أن توفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية هو من ضمن متطلبات معايير إعداد القوائم المالية الدولية، وهو أمر مرتبط بشكل مباشر بتعزيز موثوقية التقارير المالية.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

- **(5-1) النتائج والاستنتاجات**
- **(5-2) التوصيات**

(5-1) النتائج والاستنتاجات

كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج بخصوص الدور الذي يمكن لحوكمة الشركات أن تؤديه في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي للأوراق المالية. وفيمايلي ملخص لأهم تلك النتائج ذات العلاقة بأربع آليات هي في رأي الباحث الأهم نسبياً في تحقيق هذا الهدف:

(5-1-1) مناقشة نتائج اختبار آلية تشكيل مجلس الإدارة

بخصوص الآلية الأولى وهي تشكيل مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أعضاء تنفيذيين، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات.

ويرى الباحث أنها نتيجة منطقية يمكن تعليلها بأن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تقلص من تغول الإدارة التنفيذية في هيمنتها على القرارات الاستراتيجية للشركة، كما أنها تحد من ظاهرة تضارب المصالح بين مصلحة الإدارة التنفيذية من جهة والتي تسعى في الغالب من خلالها إلى تعظيم مصالحها على حساب مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة بالشركة والتي تظهر عادةً في سعيها لإدارة الأرباح.

(5-1-2) مناقشة نتائج اختبار آلية تشكيل لجنة التدقيق

وبخصوص الآلية الثانية وهي تشكيل لجنة تدقيق مستقلة ويمتلك البعض من أعضائها خبرة مالية ومحاسبية، كشفت الدراسة عن أن لهذة الآلية أثر ذو دلالة إحصائية في تعزيز موثوقية التقارير

المالية الصادرة عن تلك الشركات. ويعلل الباحث هذة النتيجة المنطقية أيضاً في أن وجود لجنة تدقيق فاعلة ونشطة ويؤكد فاعلية إدارة التدقيق الداخلي في مجال التأكد من الالتزام بمتطلبات نظام الرقابة الداخلية بما فيه من ضوابط إدارية ومالية تحسن من موضوعية ودقة البيانات المالية للشركة. كما أن دور لجنة التدقيق في التوصية إلى مجلس الإدارة بتعيين مدقق الحسابات الخارجي يقلص من هيمنة الإدارة التنفيذية في هذا المجال ومما يؤدي إلى تعزيز استقلالية المدقق الخارجي في فحص البيانات المالية للشركة وإبداء رأي مستقل ومحايد عليها، مما يعزز ثقة مستخدمي هذة البيانات بمصداقيتها وموثوقيتها.

(3-1-5) مناقشة نتائج اختبار آلية تشكيل دائرة لإدارة المخاطر

كشفت الدراسة أيضاً بأن لتشكيل دائرة لإدارة المخاطر في الشركة أثر ذو دلالة إحصائية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عنها. وهذة النتيجة هي الأخرى منطقية يمكن تعليلها بالدور الهام الذي يمكن لهذة الإدارة أن تلعبه في تقييم المخاطر الجوهرية المالية وغير المالية التي تنعكس على قدرة الشركة على الاستمرارية، وهذا الأمر على صلة وثيقة بفرض الاستمرارية (Going concern assumption) الذي تعد على أساسه التقارير المالية المنشورة إذ أن وجود موثوقية لهذة التقارير من عدمها يتوقف أساساً على مدى اختفاء أو وجود تلك المخاطر.

لكن ما أثار انتباه الباحث بخصوص هذة الآلية الهامة وهي (إدارة المخاطر)، هو أنها على أهميتها لم تحظى بالاهتمام الكافي من عينة الدراسة، إذ جاءت في المركز الأخير من حيث أهميتها النسبية من وجهة نظرهم، ويعلل الباحث هذه النتيجة في أن موضوع إدارة المخاطر ما زال حديث العهد في مبادئ الحوكمة، كما أن الثقافة بخصوص أهميته وأسس تطبيقه ما زالت محدودة، زد على ذلك بأن الكوادر الفنية اللازمة لتطبيقه محدوده جداً في عالم الأعمال.

(5-1-4) مناقشة نتائج اختبار آلية الشفافية والإفصاح

وبخصوص الآلية الرابعة وهي توفير عنصر الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات. فقد احتلت المركز الأول من حيث أهميتها النسبية في تحقيق عنصر الموثوقية للتقارير المالية المنشورة لتلك الشركات.

ويعلل الباحث هذه النتيجة المنطقية جداً بأن هذا العنصر يحظى باهتمام كبير في عالم الأعمال وخصوصاً من قبل الجهات المعنية بالشركات المساهمة العامة مثل: الهيئة العامة للأوراق المالية، ومراقبة الشركات، والبنك المركزي، وضريبة الدخل،... إلخ.

ذلك لأن عنصر الشفافية والإفصاح يعتبر ركيزه أساسية لتحقيق عنصر التوازن بين مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كما أنه الأساس في جعل التقارير المالية المنشورة تعكس صورة صادقة وعادلة عن نتائج الشركة ومركزها المالي مما يسهم في توفير سمة الرشد للقرارات المالية سواءً الاستثمارية منها أو التمويلية.

(5-1-5) مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية (وجود فروقات بين اثر آليات الحوكمة)

وقد كشفت الدراسة عن أنه مع وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل آلية من الآليات الأربع على موثوقية التقارير المالية لتلك الشركات. إلا أنه يوجد تفاوت في الأهمية النسبية لكل منها، إذ احتلت المركز الأول في هذا المجال الآلية الرابعة وهي (عنصر الشفافية والإفصاح) في حين جاءت الآلية الثالثة (إدارة المخاطر) في المركز الأخير، حيث كشفت الدراسة عن وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأثر النسبي لهاتين الآليتين وكان الفارق لصالح المتغير الرابع وهو الشفافية والإفصاح.

ويعلل الباحث هذه النتيجة بخصوص تلك الفروقات بما أشار إليه في البند السابق (5-1-4) والمرتبط بأنه في عالم الأعمال هنا في الأردن مازالت إدارة المخاطر وتشكيل دائرة متخصصة ومستقلة فيها محدودة، لأسباب موضوعية أهمها عدم شيوع هذه الثقافة وذلك مقابل العكس وهو الاهتمام الكبير نحو عنصر الشفافية والإفصاح الذي يوجد إجماع كبير بشأن أهميته النسبية.

(5-2) التوصيات

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة يوصي الباحث بمايلي:

1- زيادة العمل على اعتماد قواعد الحوكمة الارشادية الخاصة بمبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك لأهميتها في الحصول على تقارير مالية تتصف بالثقة والمصداقية ولتخدم أغراض مستخدمي تلك التقارير في اتخاذ قراراتهم المالية الرشيدة.

2- حث الشركات على وضع اجراءات عملية لمتابعة مدى التزام الشركة بسياسات ومبادئ الحوكمة وآليات تطبيقها الفعلي في الواقع العملي وفقاً لمتطلبات التشريعات النافذة والجهات الرقابية.

3- تحديد أدوار ومسؤوليات كلاً من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، والتركيز على أن يكون أعضاؤهما مؤهلين بقدرٍ كافٍ من المعرفة والخبرة لتفعيل اجراءات الرقابة الداخلية بما يعزز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي.

4- نشر ثقافة إدارة المخاطر والتوعية بأهميتها وأسس تطبيقها، من خلال إعداد الكوادر الفنية القادرة على تقييم أي مواقف أو أحداث محتملة تهدد مستقبل الشركة والسيطرة عليها حتى لا تؤثر على تحقيق أهدافها، وتحفيز الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن على تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر يسند إليها مهمة تقييم المخاطر الجوهرية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة واستمراريتها، والتوصية لتكوين المخصصات والاحتياطيات المناسبة لمواجهتها والحد منها.

5- العمل على زيادة التعاون الفعال في الشركة بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية والمدققين الداخليين والخارجين، لتوفير حوكمة جيدة وفعالة، وان تتسم العلاقة فيما بينهم بالشفافية من حيث تبادل المعلومات وضمان استقلالية المدققين وذلك للحصول على تقارير مالية تتسمم بالموثوقية لكي يتم الاعتماد عليها من قبل الاطراف المعنية.

6- العمل على تخصيص فقرة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي توضح مدى امتثال الشركات المساهمة العامة بمبادئ حوكمة الشركات وآليات تطبيقها.

7- تشجيع الباحثين على إجراء دراسات اختبارية هدفها الوقوف على مدى الالتزام الفعلي للشركات بالمبادئ والآليات المنصوص عليها في الأدلة الاسترشادية الصادرة عن الجهات المختلفة ذات العلاقة بالرقابة على الحوكمة.

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية

1) أبوحمام، ماجد اسماعيل (2009). **آثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.** (رسالة ماجستير)،الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين .

2) أبو نصار،محمد وحميدات، جمعة (2009). **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية.** ط2، عمان: دار وائل للنشر.

3) اسماعيل، علي عبدالجابر (2010).**العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية.** (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن.

4) آل خليفة، إمام حامد (2007). "**صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة**"، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر.

5) الأضم، ميسم جهاد (2014). **آثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الارباح.** جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

6) التميمي، عباس حميد يحيى (2008). "**اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

7) حنان، رضوان (2005). **مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري_التطبيقات العملية،** ط1، عمان، دار وائل للنشر.

8) دودين، أحمد (2013). "أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد". **المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر**، للفترة من 11-12 أيلول، عمان، الأردن.

9) الشحادات، محمد، وعبدالجليل، توفيق (2012). "أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 8، (1)، 1-22.

10) شحاتة، شحاتة، وعلي، عبدالوهاب (2007). **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الاسكندرية الدار الجامعية.

11) العازمي، جمال عبيد (2011). **دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية**. (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

12) العجمي، مناع فهيد (2011). **آثر الازمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت : الاسباب، التداعيات، الحلول**. جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

13) آل غزوي، حسين عبد الجليل (2010). **حوكمة الشركات وآثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية**. (رسالة ماجستير)، الاكاديمية العربية في الدنمارك.

14) كيرزان، فاتن حنا (2013). "مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة"، **المنارة**، 19. (4)، 85-121.

15) قباجة، عدنان عبدالمجيد (2008). **آثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية** . (أطروحة دكتوراة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.

16) مطر، محمد، ونور، عبدالناصر (2007). "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية "، **المجلة الاردنية في ادارة الاعمال**، 3.(1)،46-71.

17) مطر، محمد (2009). " أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية "، **مجلة دراسات للعلوم الإدارية**، 36،(2). 459-476.

18) ميخائيل، اشرف حنا (2005). "**تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات**"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية

1- AlAdham, M., Qasem, M., Al-Nimer, M., & Yousef, A. A. (2015). The Impact of Marketing Strategy on Profitability in Medical Jordanian Corporations. ***International Business Research***, 8(11), 61. http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v8n11p61.

2- Al-Ramahi, N. Barakat, a. & Shahwan, Y. (2014). The impact of corporate governance principles application on financial performance of public shareholding companies listed in Amman stock exchange, **European journal of accounting auditing and finance research,** vol.2, no.6, pp. 106-123.

3- Arens, A.A., & Elder, J.R., & Beasley, S.M. (2005).**Auditing and assurance services**: An integrated approach, (10thED,). Boston: pretice hall.

4- ASX Corporate Governance Council 2010. **Corporate governance principles and recommendations with 2010 amendments,** 2nd edn, Australian Securities Exchange, Sydney.

5- Azzoz, A.A, & Khamees, B.A.(2016). The impact of corporate governance characteristics on earnings quality and earnings management: evidence from Jordan, **Jordan journal of business administration,** vol.12, no. 1, pp.187-207.

6- Bagozzi, R., & Yi, Y. (1988). On the evaluation of structural equation models. **Journal of the academy of marketing science**, 16, 74-94.

7- Cadbury, A., **Report of the committee on the financial aspects of corporate governance**, (1992), Gee & co ltd, UK London.

8- Cadbury, A 1997, **Board focus: the governance debate,** London, UK: Egon Zehnder International.

9- Cowan, N 2004, **corporate governance that works!,** Prentice Hall Pearson Education, Singapore .

10- Davidson, R, Goodwin-Stewart, J & Kent, P 2005, “Internal governance structure and earnings management”, **Accounting and Finance**, vol. 45, no. 2, pp. 241-267.

11- Ernst & Young 2009, **Effective governance model: an operating framework**, Ernst & Young, South Africa, p.8.

12- Gibson, C, (2011). **Financial statement analysis, (12 Edition),** South Westren Cengage Learning , New York : Tomson.

13- Giroux, G 2004, **Detecting earnings management**, Hoboken, N.J: John Wiley and Sons Inc.

14- Hayduk, L. (1987), "**Structural equation modeling with LISREL**", Johns Hopkings University Press.

15- Hong Kong Institute of **Certified Public Accountants**, 2004, “Corporate governance for public bodies: a basic framework”, www.hkicpa.org.hk.

16- Hu, L., & Bentler, P. (1999). Cutoff criteria for fit indexes in covariance structure analysis: Conventional criteria versus new alternatives. Structural Equation Modeling: **A Multidisciplinary Journal**, 6(1), 1-55.

17- International Accounting Standards Board (IASB) 2010, ED/2010/2 **Conceptual Framework for Financial Reporting; the Reporting Entity,** March, p. 8.

18- International Finance Corporation (IFC), (2009). **Practical guide to corporate governance experiences from the Latin American companies circle**, Washington, DC, United States of America.

19- Iraya, c. Mwangi, m. &Muchoki, g.w. (2015). The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the

Nairobi securities exchange, **European scientific journal,** vol.11, no.1, pp. 169-178.

20- Jensen, M, & Meckling, W, 1976. "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", **Journal of Financial Economics**, vol.3, pp. 305-360.

21- Nuijten, A, Zwiers, B, & Vander pijl, G.2008. **The effect of is-auditors risk information on is-managers perceived risk**. Bled 2008 proceedings, paper 31, p, 1-27**.**

22- OECD 1999.Organization for Economic Co-operation and Development, **OECD principles of corporate governance**, OECD Publications service, Paris.

23- OECD 2003.Organization for Economic Co-operation and Development, "Corporate governance in Asia", **white paper**, OECD Publications Service, Paris, p.6.

24- OECD 2004. Organization for Economic Co-operation and Development, **OECD principles of corporate governance**, OECD publications service, Paris.

25- OECD 2010.OECD Steering Group on Corporate Governance. **Corporate governance and the financial crises: conclusions and emerging good practices to enhance implementation of the principles, 24 February, www.oecd.org.**

26- Qasem, M. F., Abukhadijeh, M. A., & AlAdham, M. A. (2016). Customer Relationship Management and Customer Retention in Jordanian Bank.

International Business Research, 9(9). http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v9n9p41.

27- Peasnell, KV, Pope, PF & Young, S 2005, "Board monitoring and earning management: do outside directors influence abnormal accruals?" , **Journal of Business Finance and accounting ,** vol. 32, no. 7-8, pp. 1311-1346.

28- Rankin, M, Stanton, P, Ferlauto, K & Tilling, M (2012). **Contemporary issues in accounting,** John Wiley & Sons, Milton, Queensland.

29- Rezaee, Z. (2009)."Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs and auditing", **managerial auditing journal,** vol, 9.no.1, pp. 134-148.

30- Ronen, J & Yaari, V (2008). **Earnings management: emerging insight in theory, practice, and research**, New York, N.Y.: springer.

31- Steger, Ulrich and Amann, Wolfgang. **Corporate Governance: how to add value**. (2008). Chichester, England, John Wily & Sons Ltd.

32- Tourani-Rad, A, and Ingely, C, (2010). **Handbook on emerging issues in corporate governance**, world scientific publishing, Singapore.

33- Tore, I. (2015). **Recognition of corporate governance principles in Turkish legislation and their impact on the influx of foreign equity capital into turkey,** (doctoral dissertation), university of Leicester, England, United Kingdom.

34- Williamson, Q., E, (2009). **The mechanism of Governance**, Oxford University Press.

35- Winkler, Adalbert (1998), "Financial Development, Economic Growth and Corporate Governance", **Working Paper Series: Finance and accounting 12**, Department of finance, Goethe University Frankfurt Am Main.

36- Zhang, I., (2007)." Economic consequences of the Sarbanes _Oxley Act of 2002". **Journal of Accounting Economics**, vol. 44Issue 1/2, p 74-115.

37- http://www.ase.com.jo/

38- http://exchange.jo/sites/default/files/Corporate_Governance_Guide.pdf

39- http://www.sdc.com.jo/arabic/index.php

40- http://www.sdc.com.jo/arabic/images/stories/pdf/corporate_governance_companies.pdf

41- http://www.sdc.com.jo/arabic/images/stories/pdf/corporateguide.pdf

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء لأفراد عينة الدراسة المبدئية Pilot Study للتحقق من المصداقية الأولية للاستبانة

الرقم	الاسم	الوظيفة	اسم الشركة
1	السيد ابراهيم محمد أمين حسن	مدير مالي	شركة الإقبال للتغليف
2	السيد يزن غرايبة	مدير مالي	الشركة الوطنية للدواجن
3	السيد حسام رفيق الناعسة	مدير مالي	شركة آرال لصناعة الألمنيوم
4	السيد أحمد حسن أبو عمرو	مدقق خارجي	الوحدة العربية للتدقيق والاستشارات
5	السيد وليد نسور	مدقق خارجي	Ernst & Young
6	السيد زياد غبيش	مدقق خارجي	Ernst & Young
7	السيد هارون محمد الجعبري	وسيط مالي	شركة المركز المالي للاستثمارات
8	السيد فراس خالد سليمان	وسيط مالي	شركة سنابل الخير للاستثمارات
9	السيدة الفاضلة ليالي محمود العثمان	وسيط مالي	شركة الأمل للاستثمارات
10	السيد مصطفى محمد	وسيط مالي	شركة الندوة للاستثمارات
11	السيد عماد ماهر القدومي	وسيط مالي	شركة سنابل الخير للاستثمارات

ملحق رقم (2)

الاستبانة



إستبانة

السيد / ______________________________ المحترم.

تحية طيبة، وبعد :

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى التعرف على " **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي**" بإشراف الأستاذ الدكتور **محمد مطر**، وذلك كمتطلب للحصول على درجة **الماجستير في المحاسبة** من **جامعة الشرق الأوسط** في الأردن، وقد أعد الباحث الإستبانة المرفقة بهدف الإجابة على الاسئلة الأربعة التالية ذات الصلة بفرضيات البحث.

1- هل لتشكيل مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي آثر في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي؟

2- هل لتشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية وتحوي في عضويتها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية آثر في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي ؟

3- هل لتشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر في الشركة على قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار آثر في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي ؟

4- هل لعنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية آثر في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي ؟

أرجو التكرم بالإجابة على فقرات الإستبانة بكل دقة وموضوعية، وتزويد الباحث بآرائكم القيمة وذلك من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة . علماً بأن جميع المعلومات المستخلصة من هذة الاستبانة ستستخدم لأغراض البحث العلمي، وبأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

قائمة التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة :

وبقصد الزيادة في الإيضاح وحرصاً على توفير دقة إجاباتكم، مايلي تعريف مختصر للمصطلحات الإجرائية المستخدمة في الدراسة.

مبادئ حوكمة الشركات (Principles of Corporate Governance): هي مجموعة من المبادئ الهادفة إلى تحقيق التميز والجودة في الأداء، من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة والإجراءات الفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة. فهي تعني وجود نظام مؤسسي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في أداء الشركة، ويحدد توزيع المسؤوليات فيها، وذلك في إطار رؤية ورسالة واستراتيجية الشركة.

آليات حوكمة الشركات (Mechanisms of Corporate Governance): هي القواعد والاجراءات اللازمة للتأكد من أن نظام الحوكمة الخاص بالشركة يطبق فعلاً، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها فيه.

إدارة المخاطر (Risk Management): هي النشاط الإداري الذي يسعى لتقييم وقياس وتخفيض المخاطر، من خلال تطوير استراتيجية لإدارتها تهدف إلى نقل المخاطر الجوهرية التي تهدد مستقبل الشركة إلى جهة أخرى وتقليلها، وذلك من خلال تطوير أساليب وأدوات تحوط تجنب الشركة آثارها السلبية.

موثوقية التقارير المالية (The Reliability of Financial Reports): هي تأكيدات تتولد لدى مستخدمي التقارير المالية بأن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية خالية من الاخطاء الجوهرية والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تقدم تمثيلاً صادقاً لما تزعم تمثيله، فهي تتعلق بأمانة وموضوعية المعلومات من حيث إمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات.

أولاً : البيانات الديموغرافية .

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة .

1- **المؤهل العلمي:**

☐ دبلوم عالي فأقل ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

2- **التخصص العلمي:**

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال

☐ تمويل أو علوم مالية ومصرفية ☐ اقتصاد

☐ غير ذلك يرجى التحديد...............................

3- **الوظيفة :**

☐ مدير مالي ☐ وسيط مالي

☐ مدقق خارجي

4- **سنوات الخبرة العملية :**

☐ 1-5 ☐ 6-10

☐ 11-15 ☐ 16 فأكثر

5- **الشهادات المهنية :**

☐ CPA ☐ JCPA

☐ CFA ☐ CMA

☐ CIA ☐ Others

ثانياً: أسئلة الإستبانة.

السؤال الأول :

على صلة بالسؤال الأول للدراسة والفرضية الفرعية الأولى **H01-1** ذات العلاقة.

فمن الآليات المستخدمة لتطبيق نظام حوكمة الشركات المساهمة هي تشكيل مجلس إدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أي عضو تنفيذي.

وفيمايلي عبارات ذات صلة بهذه الآلية يرجى إبداء الرأي حول مدى تأثيرها في تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركة، **وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة.**

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تحد من وجود ظاهرة تضارب المصالح التي تنشأ عن تغليب الإدارة التنفيذية لمصالحها الذاتية على حساب مصلحة المساهمين .					
2	تحد من قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة الأرباح وتحد من الغش أو التلاعب فيها.					
3	تحد من تآثير الإدارة التنفيذية على صلاحيات المدقق الداخلي في ممارسة الرقابة المالية والإدارية.					
4	تحد من تأثير الإدارة التنفيذية على استقلالية المدقق الخارجي .					
5	تضمن توفير المناخ المناسب في اجتماعات الهيئة العامة كي يتمكن مساهمو الشركة من مناقشة ومساءلة الإدارة التنفيذية عن مضمون القوائم المالية الختامية المنشورة.					
6	تضمن حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة.					

السؤال الثاني :

على صلة بالسؤال الثاني للدراسة والفرضية الفرعية الثانية **H01-2** ذات العلاقة.

فمن آليات تطبيق نظام حوكمة الشركات المساهمة هي تشكيل لجنة تدقيق تغلب على أعضائها سمة الاستقلالية والخبرة، ولتكون همزة الوصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وترفع لمجلس الإدارة تقارير تحوي توصياتها لتعزيز الأداء المالي والإداري للشركة.

وفيمايلي عبارات ذات صله بهذة الآلية يرجى إبداء الرأي حول مدى تأثيرها في تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركة، **وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة.**

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تقدم اللجنة توصيات من شأنها تعزيز الضوابط المالية والإدارية الموجودة في نظام الرقابة الداخلية.					
2	تسهم اللجنة في تعزيز استقلالية المدقق الداخلي وتدعم صلاحياته في ممارسة الرقابة المالية والإدارية.					
3	وجود أعضاء فيها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية يعزز من قدرتها على مراجعة التقارير المالية التي تصدرها الشركة للتأكد من اتسامها بالدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب.					
4	تمارس دوراً هاماً في التأكد من التزام الإدارة التنفيذية باللوائح المالية والتشريعات القانونية ذات العلاقة.					
5	تتأكد من التزام الشركة بدليل حوكمة الشركات وبقواعد الامتثال.					
6	التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي ودراسة الأمور المتعلقة بتحديد خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي.					

السؤال الثالث :

على صلة بالسؤال الثالث للدراسة والفرضية الفرعية الثالثة **H01-3** ذات العلاقة.

فمن الآليات الهامة لتطبيق نظام حوكمة الشركات المساهمة تشكيل دائرة مستقلة لإدارة المخاطر وعلى قدرٍ عالٍ من المعرفة والخبرة المهنية في مجال تقييم المخاطر الاستراتيجية المالية وغير المالية التي تهدد مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار.

وفيمايلي عبارات ذات صله بهذة الآلية يرجى إبداء الرأي حول مدى تأثيرها في تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركة، **وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة.**

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	إعداد إطار عام يتم مراجعته سنوياً لتحديد طبيعة المخاطر المحتملة ومستوى المخاطر المقبولة.					
2	تقييم المخاطر الجوهرية المالية وغير المالية وتحليل آثارها المحتملة على استمرارية الشركة وتطوير أدوات التحوط المناسبة لمواجهتها.					
3	التأكد من تكوين الاحتياطيات والمخصصات المالية اللازمة لمقابلة المخاطر الجوهرية.					
4	رفع تقارير دورية منتظمة لمجلس الإدارة عن الوضع المالي للشركة توضح فيه مواطن القوة ومواطن الضعف، والفرص، والتهديدات، من خلال استخدام تحليل SWOT.					
5	إخضاع استراتيجية الشركة للمراجعة المستمرة لتنعكس بشكل إيجابي على ربحيتها ومتانة مركزها المالي.					
6	الحرص على توفير إنذار مبكر للمساهمين وأصحاب المصالح عن أية مخاطر تهدد مستقبل الشركة و بما يعزز موثوقية التقارير المالية.					

السؤال الرابع :

على صلة بالسؤال الرابع للدراسة والفرضية الفرعية الرابعة **H01-4** ذات العلاقة.

فمن الآليات الهامة لتطبيق نظام حوكمة الشركات المساهمة الإلتزام بتوفير عنصر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية التي تصدرها وذلك وفقاً لأحكام القانون واللوائح وكذلك المبادئ والمعايير الحاكمة لإعدادها.

وفيمايلي عبارات ذات صله بهذة الآلية يرجى إبداء الرأي حول مدى تأثيرها في تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركة، **وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة.**

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	إلزام الشركة بمسك سجلات مالية منظمة وفقاً للأعراف والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .					
2	إلزام الشركة بمراعاة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية في مجالات الاعتراف والقياس والإفصاح لدى إعداد تقاريرها المالية المنشورة.					
3	إلزام الشركة بتوفير الحد الأدنى من الإفصاح المنصوص عليه في معايير الإبلاغ المالي الدولية، الذي يخدم أغراض المساهمين والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح في مجال اتخاذ القرارات المالية الاستثمارية والتمويلية.					
4	إلزام الشركة بتعيين مدقق حسابات خارجي مستقل يتولى فحص بياناتها المالية الختامية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.					
5	حث الشركة على الإفصاح الإضافي عن معلومات تخدم أغراض المساهمين وأصحاب المصالح مثل: هيكل ملكية الشركة، ونسب ملكية أعضاء مجلس الإدارة، والمكافآت التي يتقاضونها، والقروض الممنوحة لهم .					
6	إلزام الشركة بإصدار تقارير دورية ربعية ونصف سنوية في الوقت المناسب وأن تخضع لعملية المراجعة .					

السؤال الخامس :

اقتراحات أخرى لفوائد تطبيق نظام الحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها الشركة، لم ترد في الاستبانه أذكرها من فضلك.

1- ....

2- ....

3- ....

4- ....

5- ....

شكراً لتعاونكم وحسن استجابتكم...

الباحث

عمر يوسف الحياري

الملحق رقم (3) نتائج التحليل الاحصائي

تحليل الموثوقية

Reliability

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	89	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	89	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.633	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.792	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.705	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.726	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.746	24

تحليل التوزيع الطبيعي

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
ASQ	.805	89	.078	.974	89	.070
ASD	.814	89	.074	.928	89	.065
ASF	1.127	89	.200	.922	89	.085
ASE	1.111	89	.101	.929	89	.084

a. Lilliefors Significance Correction

التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

Frequencies

Statistics

		D1	D2	D3	D4	D5
N	Valid	89	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0	0

D1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	5	5.6	5.6	5.6
	2.00	58	65.2	65.2	70.8
	3.00	20	22.5	22.5	93.3
	4.00	6	6.7	6.7	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

D2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	44	49.4	49.4	49.4
	2.00	21	23.6	23.6	73.0
	3.00	14	15.7	15.7	88.8
	4.00	9	10.1	10.1	98.9
	5.00	1	1.1	1.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

D3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	24	27.0	27.0	27.0
	2.00	33	37.1	37.1	64.0
	3.00	32	36.0	36.0	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

D4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	21	23.6	23.6	23.6
	2.00	35	39.3	39.3	62.9
	3.00	19	21.3	21.3	84.3
	4.00	14	15.7	15.7	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

D5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	20	22.5	22.5	22.5
	2.00	15	16.9	16.9	39.3
	3.00	3	3.4	3.4	42.7
	4.00	5	5.6	5.6	48.3
	5.00	6	6.7	6.7	55.1
	6.00	40	44.9	44.9	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

تحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة

Descriptives

D3 = 1.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SQ1	24	4.5000	.65938
SQ2	24	4.2917	.69025
SQ3	24	4.2500	.73721
SQ4	24	4.1250	.74089
SQ5	24	4.0000	.97802
SQ6	24	4.2500	.73721
ASQ	24	4.2361	.49616
Valid N (listwise)	24		

a. D3 = 1.00

D3 = 2.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SQ1	33	4.3333	.54006
SQ2	33	4.1515	.71244
SQ3	33	4.0606	.74747
SQ4	33	3.9394	.96629
SQ5	33	4.2424	.86712
SQ6	33	4.1212	.96039
ASQ	33	4.1414	.49498
Valid N (listwise)	33		

a. D3 = 2.00

D3 = 3.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SQ1	32	4.5000	.50800
SQ2	32	4.2188	.55267
SQ3	32	4.0000	.84242
SQ4	32	3.7500	.76200
SQ5	32	4.0938	.89296
SQ6	32	3.6563	1.09572
ASQ	32	4.0365	.43117
Valid N (listwise)	32		

a. D3 = 3.00

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
SQ1	89	4.4382	.56317	-.337	.255	-.851	.506
SQ2	89	4.2135	.64793	-.493	.255	.523	.506
SQ3	89	4.0899	.77812	-.195	.255	2.763	.506
SQ4	89	3.9213	.84241	-.665	.255	.710	.506
SQ5	89	4.1236	.90227	-.724	.255	-.370	.506
SQ6	89	3.9888	.98274	-.226	.255	1.857	.506
ASQ	89	4.1292	.47458	-.133	.255	-.398	.506
Valid N (listwise)	89						

D3 = 1.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SD1	24	4.2917	.80645
SD2	24	4.2083	.72106
SD3	24	4.5833	.58359
SD4	24	4.0417	.85867
SD5	24	3.9167	.82970
SD6	24	3.9167	.88055
ASD	24	4.1597	.51892
Valid N (listwise)	24		

a. D3 = 1.00

D3 = 2.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SD1	33	4.3030	.68396
SD2	33	4.0303	.72822
SD3	33	4.2121	.85723
SD4	33	3.9394	.86384
SD5	33	3.9394	.86384
SD6	33	4.0909	.87905
ASD	33	4.0859	.62099
Valid N (listwise)	33		

a. D3 = 2.00

D3 = 3.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SD1	32	4.1563	.91966
SD2	32	4.1563	.57414
SD3	32	4.5625	.87759
SD4	32	4.0313	.73985
SD5	32	3.8437	.67725
SD6	32	3.9688	.86077
ASD	32	4.1198	.52404
Valid N (listwise)	32		

a. D3 = 3.00

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
SD1	89	4.2472	.80172	-1.292	.255	2.595	.506
SD2	89	4.1236	.67116	-.149	.255	-.751	.506
SD3	89	4.4382	.81121	-1.756	.255	3.702	.506
SD4	89	4.0000	.81184	-.652	.255	.200	.506
SD5	89	3.8989	.78400	-.832	.255	.814	.506
SD6	89	4.0000	.86603	-.644	.255	-.120	.506
ASD	89	4.1180	.55517	-.884	.255	.554	.506
Valid N (listwise)	89						

D3 = 1.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SF1	24	3.9167	1.10007
SF2	24	4.0417	.69025
SF3	24	4.0417	1.16018
SF4	24	4.0833	.88055
SF5	24	3.9583	.85867
SF6	24	3.9583	.85867
ASF	24	4.0000	.73557
Valid N (listwise)	24		

a. D3 = 1.00

D3 = 2.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SF1	33	4.1515	.79535
SF2	33	4.0909	.80482
SF3	33	3.9697	.76994
SF4	33	3.9091	.97991
SF5	33	4.1212	.89294
SF6	33	4.0303	1.13150
ASF	33	4.0455	.68119
Valid N (listwise)	33		

a. D3 = 2.00

D3 = 3.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SF1	32	4.2813	.77186
SF2	32	4.0938	.73438
SF3	32	3.8750	1.00803
SF4	32	4.0000	.76200
SF5	32	4.0625	.50402
SF6	32	3.9375	.87759
ASF	32	4.0417	.45001
Valid N (listwise)	32		

a. D3 = 3.00

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
SF1	89	4.1348	.88151	-1.899	.255	5.172	.506
SF2	89	4.0787	.74200	-.981	.255	1.633	.506
SF3	89	3.9551	.96425	-.842	.255	.573	.506
SF4	89	3.9888	.87249	-.503	.255	-.467	.506
SF5	89	4.0562	.75918	-.892	.255	1.201	.506
SF6	89	3.9775	.96504	-.886	.255	.648	.506
ASF	89	4.0318	.61795	-.977	.255	.818	.506
Valid N (listwise)	89						

D3 = 1.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SE1	24	4.4167	.65386
SE2	24	4.2917	.75060
SE3	24	4.1667	.86811
SE4	24	4.4167	.65386
SE5	24	4.2917	.80645
SE6	24	4.2500	.89685
ASE	24	4.3056	.61712
Valid N (listwise)	24		

a. D3 = 1.00

D3 = 2.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SE1	33	4.3939	.74747
SE2	33	4.4242	.86712
SE3	33	4.2121	.85723
SE4	33	4.0909	.76500
SE5	33	4.0909	.87905
SE6	33	4.0909	1.10010
ASE	33	4.2172	.62844
Valid N (listwise)	33		

a. D3 = 2.00

D3 = 3.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation
SE1	32	4.4063	.66524
SE2	32	4.5625	.56440
SE3	32	4.2813	.81258
SE4	32	4.2187	.70639
SE5	32	4.2187	.70639
SE6	32	4.1875	1.06066
ASE	32	4.3125	.54337
Valid N (listwise)	32		

a. D3 = 3.00

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
SE1	89	4.4045	.68621	-1.158	.255	1.778	.506
SE2	89	4.4382	.73786	-1.432	.255	2.199	.506
SE3	89	4.2247	.83602	-.925	.255	.305	.506
SE4	89	4.2247	.71910	-.553	.255	-.199	.506
SE5	89	4.1910	.79596	-.912	.255	.681	.506
SE6	89	4.1685	1.02509	-1.383	.255	1.363	.506
ASE	89	4.2753	.59091	-.800	.255	.370	.506
Valid N (listwise)	89						

اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ALLSEQ	356	4.1386	.56667	.03003

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
ALLSEQ	37.910	355	.000	1.13858	1.0795	1.1976

اختبار الفرضية الفرعية الاولى

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ASQ	89	4.1292	.47458	.05030

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
ASQ	22.447	88	.000	1.12921	1.0292	1.2292

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ASD	89	4.1180	.55517	.05885

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
ASD	18.998	88	.000	1.11798	1.0010	1.2349

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ASF	89	4.0318	.61795	.06550

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
ASF	15.753	88	.000	1.03184	.9017	1.1620

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ASE	89	4.2753	.59091	.06264

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
ASE	20.360	88	.000	1.27528	1.1508	1.3998

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

Oneway

Descriptives

ALLSEQ

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
ASQ	89	4.1292	.47458	.05030	4.0292	4.2292	2.83	5.00
ASD	89	4.1180	.55517	.05885	4.0010	4.2349	2.50	5.00
ASF	89	4.0318	.61795	.06550	3.9017	4.1620	2.17	5.00
ASE	89	4.2753	.59091	.06264	4.1508	4.3998	2.33	5.00
Total	356	4.1386	.56667	.03003	4.0795	4.1976	2.17	5.00

Test of Homogeneity of Variances

ALLSEQ

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1.151	3	352	.328

ANOVA

ALLSEQ

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2.723	3	.908	2.871	.036
Within Groups	111.274	352	.316		
Total	113.997	355			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons

Dependent Variable: ALLSEQ

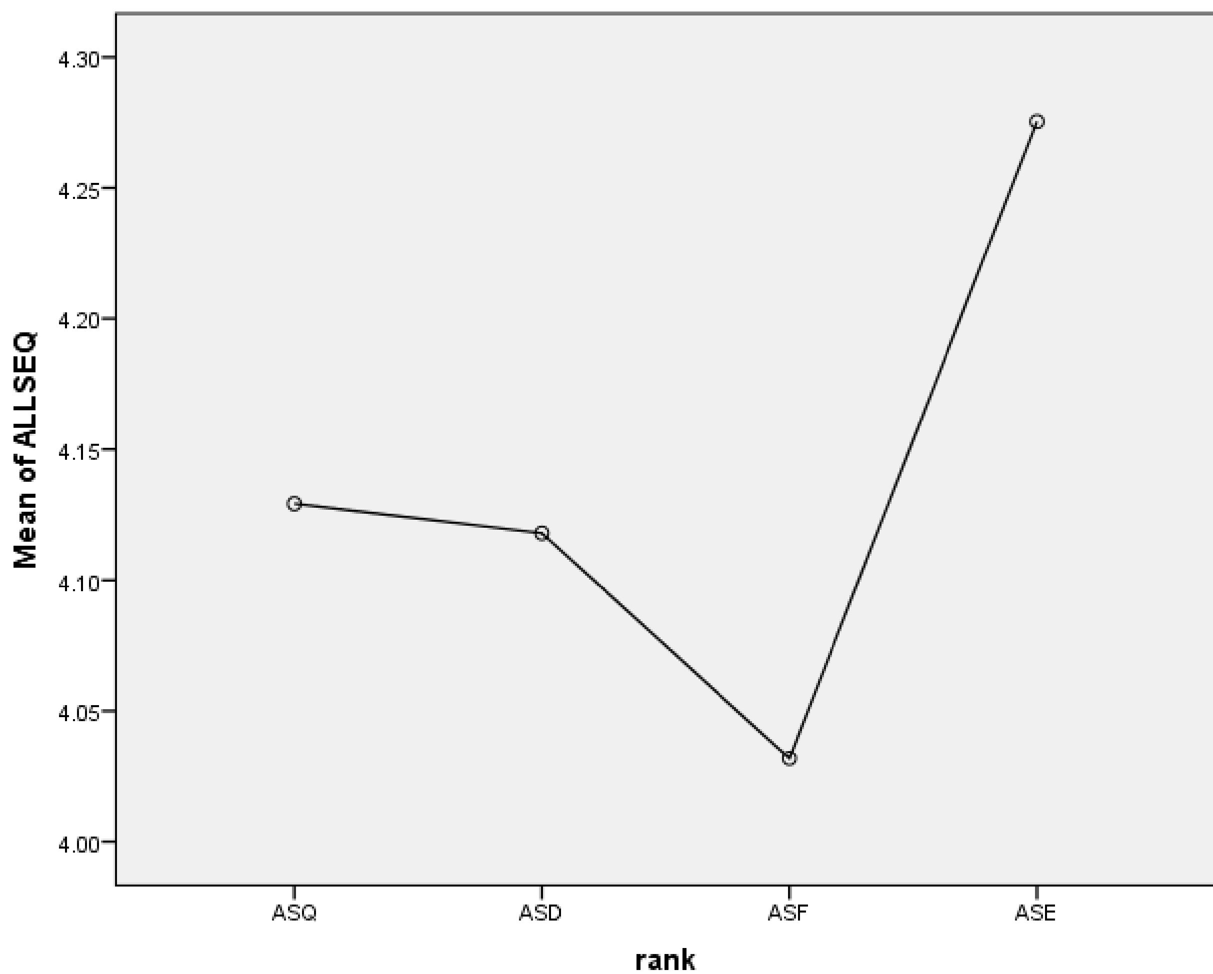
LSD

(I) rank	(J) rank	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
ASQ	ASD	.01124	.08428	.894	-.1545	.1770
	ASF	.09738	.08428	.249	-.0684	.2631

	ASE	-.14607	.08428	.084	-.3118	.0197
ASD	ASQ	-.01124	.08428	.894	-.1770	.1545
	ASF	.08614	.08428	.307	-.0796	.2519
	ASE	-.15730	.08428	.063	-.3231	.0085
ASF	ASQ	-.09738	.08428	.249	-.2631	.0684
	ASD	-.08614	.08428	.307	-.2519	.0796
	ASE	-.24345*	.08428	.004	-.4092	-.0777
ASE	ASQ	.14607	.08428	.084	-.0197	.3118
	ASD	.15730	.08428	.063	-.0085	.3231
	ASF	.24345*	.08428	.004	.0777	.4092

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

Means Plots



Group Statistics

	rank	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ALLSEQ	ASE	89	4.2753	.59091	.06264
	ASF	89	4.0318	.61795	.06550

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
ALLSEQ	Equal variances assumed	.007	.933	2.686	176	.008	.24345	.09063	.06458	.42231
	Equal variances not assumed			2.686	175.649	.008	.24345	.09063	.06458	.42231